

# التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

في ظل السلطة الفلسطينية

1999 - 1994

نداء أبو عواد  
معهد دراسات المرأة

سلسلة "النوع الاجتماعي والسياسات العامة" - ورقة عمل رقم 6





# التعليم والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

في ظل السلطة الفلسطينية

1999 - 1994

نداء أبو عواد

الطبعة الأولى 2003

معهد دراسات المرأة  
جامعة بيرزيت

تلفون: +972-2-02-2982013

فاكس: +972-2-02-2982958

ص. ب. 14 بيرزيت  
فلسطين

صورة الغلاف: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ستيف سايبلا

© حقوق الطبع والنشر محفوظة

---

## تقديم

هذه الدراسة هي السادسة ضمن سلسلة "أوراق عمل حول النوع الاجتماعي والسياسات العامة" التي تصدر عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. وتسعى هذه الدراسة، أسوة بالأوراق السابقة، إلى الإسهام في الحوار والنقاش الدائرين حول السياسات العامة في فلسطين، وذلك من أجل لفت انتباه صانعي القرار، والعاملين والدارسين المعنيين بالسياسات العامة، إلى ضرورة أخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في جميع مراحل رسم السياسات التي تؤثر في المواطنين بجميع فئاتهم وتنفيذها.

من البديهي القول إن المجتمع الفلسطيني يواجه تحديات جمة في بناء أسس الدولة. ولكن التحديات ليست خارجية فقط. ومن أهمها التحديات الداخلية المتعلقة بالحاجة للتأكد من أن نظام التعليم يسهم في تنمية قدرات الطلبة دون استثناء، وأن المناهج والبرامج الدراسية تؤهل الجنسين للانخراط في الحياة العملية والعمل دون تمييز. هذا بالطبع إضافة إلى نوعية التعليم ومستواه وملاءمته للحاجات التنموية في القرن الحادي والعشرين.

تبين مؤلفة هذه الدراسة نداء أبو عواد، وهي باحثة ومساعدة تدريس في معهد دراسات المرأة، أنه رغم الإنجازات الكبيرة التي حققها النظام التعليمي الفلسطيني بمستوياته المختلفة بعد عقود من تخريب وإهمال التعليم على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هناك قضايا ومجالات مهمة لا تزال بحاجة إلى الإصلاح، خاصة فيما يتعلق بالتوجهات العامة والمناهج التعليمية في التعليم المدرسي، ومحتوى وتوجهات التعليم لعالي، وخاصة المجال التقني والفني. وبخصوص النقطة الأخيرة، تلاحظ الباحثة أن النساء يعانين من استمرار

حصرهن في تخصصات محدودة، وتدني نسبة التحاقهن بالتخصصات التقنية، مما يحد من تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في سوق العمل من جهة، ومن إمكانيات النساء الإسهام في بناء الدولة من جهة أخرى.

يأمل معهد دراسات المرأة أن تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على الموضوع، وإغناء النقاش حول السياسات المرجوة. ولكن الأمر يجب أن لا يقف هنا. فهناك مسؤولية على المؤسسات والهيئات المهتمة بمتابعة الموضوع مع صانعي القرار، سواء اللجان المختصة في المجلس التشريعي، أو مع الوزارات المعنية بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي. إن الغرض العملي من هذه الدراسة هو التأثير في السياسات التنموية باتجاه إيجابي يعزز حاجات الوطن المستقبلية. ومن هذا المنطلق، نأمل أن تسهم هذه الدراسة من خلال المعلومات والتحليل اللذين توفرهما في التأثير في تلك السياسات.

ليزا تراكي

منسقة الأبحاث

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

# المحتويات

1	مدخل
5	سياسات التعليم الفلسطيني والنوع الاجتماعي
13	مؤشرات التعليم
13	أولاً: الخصائص التعليمية لسكان الفلسطينيين
14	معدلات معرفة القراءة والكتابة
18	المؤهلات التعليمية لسكان الفلسطينيين
21	ثانياً: التعليم العام
22	معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي
22	أ. معدلات الالتحاق في التعليم ما قبل المدرسي
25	ب. معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي
34	الرسوب والتسرب من المدارس في جميع المراحل للذكور والإناث
38	التفريع الأكاديمي والمهني والتقني
39	أ. التعليم الأكاديمي
41	ب. التعليم المهني والتقني
45	المناهج والخطط الدراسية وتطبيقاتها العملية
48	ممارسات وتوجهات الهيئة التدريسية
50	التحصيل الدراسي لطلبة وطالبات التعليم المدرسي
52	ثالثاً: التعليم العالي
53	أ. كليات المجتمع المتوسطة
56	ب. الجامعات والكليات الجامعية
65	رابعاً: العاملون والعاملات في قطاع التعليم
73	الخلاصة
75	الملاحق
85	المراجع

## قائمة الجداول

- جدول 1: معدلات معرفة القراءة والكتابة للفلسطينيين (15 عاما فأكثر) حسب الفئة العمرية والعام 15
- جدول 2: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب المؤهل والجنس والحالة التعليمية والمنطقة في الأراضي الفلسطينية، 1997 20
- جدول 3: الالتحاق بالمؤسسات التعليمية حسب المرحلة والجنس والسنة 27
- جدول 4: معدلات الالتحاق بالمدارس (%) للسكان الفلسطينيين في عام 1997 حسب الفئات العمرية، ونوع التجمع والجنس 29
- جدول 5: نسبة الراسبين والمتسربين من التعليم المدرسي حسب الجنس والعام 34
- جدول 6: توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس والعام الدراسي 39
- جدول 7: الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العليا حسب المرحلة والجنس والسنة 53
- جدول 8: توزيع الهيئة التدريسية في التعليم المدرسي حسب المرحلة والجنس والعام 66
- جدول 9: توزيع أعضاء الهيئة التدريسية المنقرغين في كليات المجتمع المتوسطة والجامعات الفلسطينية حسب المؤهل والجنس والعام 67

## قائمة الأشكال البيانية

- شكل 1: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان للفلسطينيين (15 عاما فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع السكاني والمنطقة لعام 1997 16
- شكل 2: توزيع الطلبة في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي حسب العام والجنس 23
- شكل 3: توزيع طلبة كليات المجتمع العصرية حسب التخصص والجنس في عام 1999 55
- شكل 4: توزيع طلبة كليات الهندسة الجامعية حسب الدائرة والجنس في العام 1999 59
- شكل 5: توزيع طلبة الدراسات العليا لعام 1999 حسب الجنس والبرنامج 60



أثرت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في مجمل العملية التعليمية، من خلال هيمنته على إدارة النظام التعليمي وتمويله. ورغم إبقائه على ارتباط التعليم في الضفة الغربية بالنظام التعليمي الأردني ومناهجه، وعلى ارتباط التعليم في قطاع غزة بالنظام التعليمي المصري، لكنه تدخل بشكل واسع في مضمون المناهج الدراسية لشطب كل ما يتعلق بما هو فلسطيني. وتشير الدراسات إلى إهمال سلطات الاحتلال للبنية التحتية التعليمية من مبانٍ ومرافق وتجهيزات، حيث تركت غالبية المدارس دون ترميم أو تجديد، وحرمتها من التجهيزات الضرورية من مقاعد وأثاث ومكتبات ومختبرات وملاعب. ولم تهتم سلطات الاحتلال بفتح صفوف كافية، أو بناء مدارس جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، مما أدى إلى زيادة معدلات الازدحام في المدارس، وارتفاع عدد الطلبة نسبة لعدد المعلمين. إضافة لذلك، لم تول سلطات الاحتلال قضية تدريب الكادر التعليمي وتأهيله الأهمية اللازمة، وتجاهلت الاحتياجات المعيشية واليومية للمعلمين، الأمر الذي أدى إلى جعل التعليم مهنة ذات مكانة اجتماعية متدنية. كما تشير التقارير والدراسات ذاتها لتأثر التعليم تأثراً بالغاً بالإغلاقات المستمرة للمدارس، وبصورة خاصة خلال فترة الانتفاضة الأولى، إضافة إلى الاعتقالات الواسعة التي طالت الطلبة والهيئتين التدريسية والإدارية في المدارس. وكان نتيجة ذلك كله بروز ظاهرة الأمية المدرسية في المدارس، وتدني التحصيل العلمي للطلبة، وتفشي ظاهرة التسرب والتسبب المدرسي (وزارة التربية والتعليم، 1998؛ أبو نحلة وأخريات، 1999؛ عساف، 2001). ورغم الاستقلالية النسبية التي تمتعت بها المؤسسات التعليمية غير الحكومية، إلا أنها لم تكن بحال أفضل كثيراً من مدارس الحكومة، سواء تلك المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين التي عملت على توفير خدمات التعليم الأساسي الإلزامي (الصف الأول حتى الصف التاسع)

للأبناء وبنات اللاجئين، أو المدارس الخاصة التي أنشئت من المنظمات التبشيرية والخيرية وبعض المؤسسات والأفراد، وتتركز معظمها وسط الضفة الغربية.

من ناحية أخرى، عملت سلطات الاحتلال على توجيه التعليم والتدريب المهني الفلسطيني ليتلاءم واحتياجات سوق العمل الإسرائيلي من الأيدي العاملة الرخيصة شبه المهرة (أبو نحلة وأخرى، 1999: 66)، خاصة في مجال البناء. وخلال أعوام الاحتلال لم تفتح سوى عدد محدود من المدارس المهنية/الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تتجاوز خمس مدارس. فيما اتجهت لإغلاق برامج التدريب الزراعي في كل من مدرسة بيت حانون في قطاع غزة، ومدرسة العروب في منطقة الخليل، في سياق سعيها لتدمير البنية الاقتصادية الزراعية الفلسطينية (أبو نحلة، 1996: 14).

أما على صعيد مؤسسات التعليم العالي، فقد حدثت سياسات الاحتلال الصهيوني من قدرة هذه المؤسسات من كليات مجتمع متوسطة وجامعات على تنفيذ سياساتها التعليمية، وإقرار تخصصات جديدة تلائم احتياجات سوق العمل الفلسطيني. من ناحية أخرى، سيطرت سلطات الاحتلال على المعاهد الحكومية المعنية بتأهيل معلمين ومعلمات وتدريبهم للعمل في المدارس الحكومية وغير الحكومية، وفي ذات الوقت قامت بإغلاق برنامج التدريب الزراعي في كلية خضوري. فيما عانت مؤسسات التعليم العالي العامة وتلك التي أنشأتها الأوقاف الإسلامية في القدس من القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على هذه المؤسسات من تراخيص وإمكانيات تطوير البرامج والتخصصات. إضافة لذلك، عانت مؤسسات التعليم من حالة عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي الاجتماعي، ومن عمليات الإغلاق المتواصلة لعدد من هذه المؤسسات، وسياسات فرض الحصار على المناطق. الأمر الذي كان يحول دون وصول الطلبة والهيئات

التدريسية والطلبة لجامعاتهم وكلياتهم. ناهيك عن سياسات الاعتقال التي مورست بحق الطلبة والهيئات التدريسية والإدارية.

وفي ضوء الوضع المتردي لقطاع التعليم تباين اهتمام الجهات التعليمية السابقة باحتياجات النوع الاجتماعي ووعيها لما يعنيه، فاتجهت سياسات هذه المؤسسات وبتفاوت لتكريس التقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس، وذلك انطلاقاً من فرضية أن هناك أدواراً معينة لكل من الرجال والنساء، وأعطيت الأولوية للذكور باعتبارهم معيلي الأسر.

## سياسات التعليم الفلسطيني والنوع الاجتماعي

منذ تسلمت السلطة الفلسطينية الصلاحيات الخاصة بالنظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية في آب 1994، تولت وزارة التربية والتعليم العالي مسؤولية قطاع التعليم بمختلف مراحلها في القطاعين العام والخاص. وفي عام 1996 تم فصل التعليم العالي والتعليم العام، حيث تولت وزارة التربية والتعليم صلاحيات التعليم العام، فيما تولت وزارة التعليم العالي صلاحيات التعليم لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي<sup>1</sup>. وفي سياق سعي الوزارتين لإعادة بناء وترميم ما أحدثته الاحتلال الإسرائيلي من ضرر في النظام التعليمي، عملتا على صياغة وتطوير سياسات واستراتيجيات تنموية لمؤسسات التعليم الفلسطينية بتوجيه ودعم محلي ودولي. فأقرت وزارة التربية والتعليم في خطة عام (1996-1998) والخطة الخمسية (1999-2003)، وفي مسودة قانون التربية والتعليم الفلسطيني مبادئ أساسية توجه عملها، رفعت شعار التعليم حق إنساني، واعتبرت التعليم أساس المواطنة، وأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأداة للقيم والديمقراطية، وبأنه عملية مستمرة ومتجددة. انبثق من هذه المبادئ عدد من الأهداف العامة للتعليم العام، هي: أولاً، توفير فرص الالتحاق لمن هم في سن التعليم العام، وتلبية الطلب المتصاعد على المقاعد الدراسية الناتج عن التزايد السكاني الطبيعي، وعودة الآلاف من الأسر الفلسطينية خلال وبعد حرب الخليج ودخول السلطة الفلسطينية، كبناء المدارس، وتوفير الخدمات المرافقة كالملاعب والوحدات الصحية، والعمل على تخفيض نسب ازدحام الطلبة في الصف الواحد. ثانياً، تحسين نوعية التعليم بهدف الارتقاء بالقدرات التحليلية للطلبة، وإكسابهم المهارات التقنية والفنية، والحد من مشكلة تدني التحصيل الأكاديمي للطلبة، وذلك من خلال

<sup>1</sup> في عام 2002 أعيد دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي مرة أخرى في وزارة واحدة هي وزارة التربية والتعليم العالي.

إنتاج وتطبيق المنهاج الفلسطيني، وتوفير مصادر التعلم كالمكتبات المدرسية، والمختبرات، وإدخال التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر، وتنمية النشاطات التربوية وشؤون الطلبة في المدارس كالأنشطة الاجتماعية والفنية والإرشادية. ثالثاً، تنمية القوى البشرية للنظام التعليمي، حيث يتم تدريب وإعادة تأهيل المديرين والمعلمين العاملين في المدارس، وتجديد وتحديث معلوماتهم، وتنمية أدائهم المهني والتخصصي في مختلف مجالات التعليم والإدارة والإشراف. رابعاً، تطوير التعليم النظامي وغير النظامي، مع إعطاء أولوية لتطوير مسارات التعليم وتوسيع التعليم المهني والفني، كذلك برامج تعليم الكبار والحد من ظاهرة التسرب. خامساً، تطوير القدرات التنظيمية في التخطيط والإدارة والإدارة المالية (وزارة التربية والتعليم، 1998).

من جهتها، أقرت وزارة التعليم العالي الفلسطينية مهام مشابهة لتلك التي تبنتها وزارة التربية والتعليم بخصوص تحسين جودة التعليم وتحسين الأجهزة الإدارية وتطويرها، وزادت عليها مهام أخرى كتجذير التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، وأولت أهمية للتركيز الشمولي على البعد التطبيقي للتعليم العالي الفلسطيني، واعتبرت البحث العلمي أحد مقومات التعليم العالي، وقد وردت هذه المهام في خطة ترشيد قطاع التعليم العالي الفلسطينية (1997-2001)، رؤية التعليم العالي الفلسطيني المستقبلية، ومسودة استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي التي تضمنت البرامج الأكاديمية، وتنمية القوى البشرية، واستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني، واستراتيجية تطوير الجودة والنوعية في وزارة التعليم العالي، واستراتيجية تمويل قطاع التعليم العالي. وتضمن قانون التعليم العالي قانون رقم (11) لسنة 1998 ضمان حق جميع المواطنين بالحصول على التعليم العالي، حيث نصت المادة رقم (2) منه على "أن

التعليم العالي حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه".

لم تتطرق المبادئ والأهداف والسياسات العامة السابقة لبعء النوع الاجتماعي باعتباره محورا أساسيا من محاورها. فقد ارتأت الوزارة ضرورة اتخاذ سياسات عامة محايدة جنديرا، على أن يؤخذ بعء النوع الاجتماعي على المستوى التطبيقي، حيث جاءت غالبية التطبيقات محايدة جنديرا، وإن كان لها تأثير غير مباشر على الإناث كزيادة عدد المدرسين، وتطوير المناهج، وغيرها. وتضمن بعضها تدخلا مباشرا لصالح الإناث كتعميم السماح بعودة الطالبات المتزوجات للدراسة، وفتح صفوف جديدة للفرع العلمي للفتيات، وفتح المدارس في المناطق الريفية والنائية. بينما استمر بعض هذه التطبيقات يحمل طابعا تمييزيا ضد الإناث، كما هو الحال في مجال ممارسة الأنشطة التربوية اللامنهجية وبشكل خاص في المدارس الثانوية المختلطة في الريف، حيث تعطى الأولوية في استخدام الملاعب الرياضية للذكور، وتحرم الإناث أحيانا من حقهن في ممارسة النشاط الرياضي، ويأتي ذلك متوافقا مع رغبة الأهل بالحد من إمكانية اختلاط بناتهم مع الذكور.

وبشكل عام يمكن القول إن وزارة التربية والتعليم مثلا قد التزمت إلى حد ما ببعء النوع الاجتماعي، فقد قامت بتشكيل لجنة النوع الاجتماعي في الوزارة في العام 1997 تعنى بمتابعة مشاكل العاملات في الوزارة، وبدعم التعليم المهني للفتيات، والتأكد من الفرص المتساوية في المنح ومراقبة المناهج. ووعت الوزارة لأهمية دمج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج، فقامت خلال عملها على إنجاز خطتها الخمسية (1999-2003) وإقرارها بإنجاز خطة "دمج النوع الاجتماعي في سياسات وزارة التعليم وخططها"، إضافة لتدريب فريق من صانعي القرار في الوزارة حول الموضوع بدعم وتمويل من وكالة التنمية الدولية

البريطانية، وبالتعاون مع معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، ومستشارة دولية (دايفيز وأخريات، 2000). أما مسودة قانون التربية والتعليم الفلسطيني<sup>2</sup> فلم تشر صراحة لحق التعليم دون التمييز بين الجنسين، وإن كانت قد عرفت كلمة طالب بأنها تشمل ذكرا وأنثى. وجاء قانون التعليم العالي رقم (11) لعام 1998 أعمى جندريا، فقد خلا من أية إشارة صريحة لمسألة عدم التمييز تجاه المرأة، ولم يورد تعريفا لكلمة مواطن التي استخدمها لتحديد أصحاب الحق في التعليم العالي. لقد جاءت سياسات الوزارة العامة ومهامها عامة ومحايدة، ولم تتطرق بشكل مباشر لمشاكل النساء في مجال التعليم العالي. من جهة أخرى، لم تبادر وزارة التعليم العالي لإنشاء جسم محدد لمتابعة موضوع النوع الاجتماعي في الوزارة، وإن كان هناك بعض المبادرات بتشجيع من الوزارة لإدخال بعض التخصصات الجديدة للفتيات في الكليات الحكومية. وقامت جامعة بيرزيت بتأسيس برنامج دراسات المرأة في عام 1994 بمبادرة من عدد من الأكاديميات في الجامعة، وأدخلت لأول مرة بعض المساقات المتعلقة بالمرأة كمتطلب اختياري في كلية الآداب، وفي عام 1998 بدأ التدريس ببرنامج "المرأة والتنمية والقانون" لطلبة الماجستير. فيما أقرت جامعة القدس تخصصا فرعيا يعني بدراسات المرأة والجندر ضمن برامج كلية الآداب - فرع هند الحسيني للفتيات مكونا من 9 مساقات. وفي عام 1999 أدخلت جامعة النجاح الوطنية مساق "المرأة والمجتمع" كمساق اختياري ضمن مساقات علم الاجتماع.

من هنا، يمكن القول بأن الاهتمام ببعد النوع الاجتماعي جاء نتاجا لثلاثة عوامل هي: أولا، وعي بعض المسؤولين وصانعي القرار في مؤسسات التعليم لأهمية بُعد النوع الاجتماعي في العملية التنموية. ثانيا، اهتمام بعض الجهات المانحة بدعم وتمويل عدد من برامج ومشاريع وزارة التربية والتعليم الموجهة

---

<sup>2</sup> لا يزال قانون التعليم العام الفلسطيني قيد الإعداد، ولم يتم عرضه على المجلس التشريعي حتى الآن.

للفتيات، مثل تمويل فتح صف للتعليم الصناعي للفتيات في المدرسة الصناعية في الخليل. وأخيراً، الضغط الذي مارسه عدد من المؤسسات والأطر النسوية كطاقم شؤون المرأة، وكذلك بعض دوائر المرأة في وزارات السلطة الفلسطينية على صانعي القرار في الهيئات التعليمية المختصة خلال اللقاءات وورش العمل والاجتماعات المشتركة بينهم. لا بد من الإشارة أخيراً، إلى أن غياب بعد النوع الاجتماعي من المبادئ والأهداف والسياسات العامة للمؤسسات التعليمية قد يفضي لخطر تبخر هذه الإجراءات عبر مراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة لبرامج ومشاريع قطاع التعليم.

وعموماً تواجه مؤسسات التعليم تحديات جدية قد تمس بفرص كل من الذكور والإناث على حد سواء، إذ قد تعجز السلطة الفلسطينية عن توفير الموارد المالية والمادية المطلوبة لتنفيذ سياساتها ومهامها المتعلقة بتحسين نوعية التعليم، وتنمية المؤسسات، وتطوير البنية التحتية، وتأهيل الكادر التعليمي. ويزداد الوضع تعقيداً في ظل استمرار الزيادة المتنامية في عدد طلبة المدارس، حيث يتوقع أن يرتفع عدد طلبة المدارس في الأراضي الفلسطينية من 812,722 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1998/1999 إلى حوالي 1,441,445 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2009/2010، منهم 733,108 ذكوراً و 708,347 إناثاً. وتقدر الزيادة في عدد الطلبة بـ 77.4%. ويرافقها زيادة متوقعة في عدد المعلمين تصل إلى 61.8%، حيث يتوقع أن يرتفع عددهم من 27,511 معلماً ومعلمة إلى حوالي 44,507 معلم ومعلمة لنفس الفترة. وكذلك، يتوقع أن يرتفع عدد الشعب في مدارس الأراضي الفلسطينية من 22,430 شعبة إلى حوالي 38,682 شعبة، بزيادة قدرها 72.5% للفترة ذاتها<sup>3</sup> (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 أ: 29-30). ويتفاقم الوضع في ظل استمرار عدم الاستقرار السياسي

<sup>3</sup> لمعرفة المزيد حول الفرضيات والمنهجية التي استخدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الرجاء العودة إلى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999 أ).



والاقتصادي، وشح الموارد المالية، والاعتماد بدرجة عالية على المساعدات الدولية لرصد التمويل اللازم لاحتياجات التعليم. إضافة لتواضع حصة التعليم من إجمالي الإنفاق الراهن للسلطة الفلسطينية، التي لم تتجاوز 17.7% من إجمالي الإنفاق الراهن لعام 1999، وتصل إلى حوالي 147 مليون دولار (جونسون وهلال، 2001: 3). فيما لم تتجاوز حصة النفقات التطويرية في وزارة التربية والتعليم 4.5% من إجمالي نفقات الوزارة الجارية لعام 2000. ويعكس هذا تدني النشاطات اللامنهجية التي تمارسها مؤسسات التربية والتعليم، مما سينعكس سلباً على نوعية تعليم الطلبة والطالبات (عساف، 2001: 148). إلى جانب استمرار تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للمعلمين والمعلمات على المسيرة التعليمية.

وتواجه الجهات التعليمية تحديات جدية في تبني نظام وفلسفة تعليمية تسهم في تنمية أفراد قادرين على الإبداع والتفكير الحر والمستقل، وكذلك ضمان تكافؤ الفرص أمام الطلبة من مختلف المناطق الجغرافية، والفقراء ومن الجنسين، وتلبية متطلبات سوق العمل الفلسطيني ضمن رؤية تنموية واضحة. إذ يشغل التعليم موقعا مهما في عملية التنمية المستدامة وحياة النساء والرجال نظرا لارتباطه الوثيق بالعمل والفقير والخصوبة والصحة، فمن جهة يعتبر التعليم مدخلا مهما لرفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ولمكافحة الفقر، ويعتبر التعليم من جهة أخرى عاملا مهما لتقليص سنوات الخصوبة ونسبتها ويحد من مسألة الزواج المبكر والمخاطر الصحية المرتبطة بهما.

بناء على ما ذكر أعلاه سيتناول التقرير التالي التغيرات الحاصلة في قطاع التعليم في الفترة ما بين عام 1994 وعام 1999، وتأثير هذه التغيرات على علاقات النوع الاجتماعي، ومدى مساهمتها في إحداث تغييرات حقيقية في أدوار كل من الذكور والإناث ومسؤولياتهم، وذلك من خلال رصد التغيير الحاصل على

مؤشرات التعليم حسب علاقتها بالنوع الاجتماعي في مختلف مراحل التعليم العام والعالى، ومدى تقلص الفجوة القائمة بين الذكور والإناث. وكذلك، رصد القضايا التي مستها تعديلات الوزارة في مجال سياسات التعليم وقوانينه، وما يتبعها من لوائح وتعليمات وقرارات وإجراءات. وكيف أثر تطبيق هذه التعديلات وتنفيذها على الإناث في الممارسة العملية، كونهن يتأثرن بدرجة أكبر من الذكور بتوجهات وممارسات العاملين في الجهاز التعليمي الإداري والتدريسي غير المقصودة، والقائمة على قاعدة الافتراضات الخاصة بالنوع الاجتماعي "المنهاج الخفي". ولتأثر الإناث بصورة أكبر من الذكور بالبيئة الاجتماعية المحيطة في المؤسسات التعليمية، من قيم وممارسات اجتماعية كتعرض الفتيات للزواج المبكر. وتشير دراسة أبو نحلة (1996) لمدى تأثير هذه العوامل في المحافظة على الفصل القائم بين الإناث والذكور، واستمرارية المفاهيم التقليدية لأدوار النوع الاجتماعي وعلاقاته السائدة وتقسيم العمل، حيث يستمر تواجد الإناث بشكل أساسي في المجال الخاص، ويتواجد الذكور في المجال العام.

استخدم هذا التقرير مجموعة من المؤشرات الكمية المعتمدة عالمياً ولدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لدراسة وضع كل من الإناث والذكور في قطاع التعليم المتمثلة في: معدلات معرفة القراءة والكتابة، والمؤهل والحالة التعليمية لجميع السكان الفلسطينيين (10 أعوام فأكثر). ومؤشرات حول معدلات الالتحاق في التعليم المدرسي، والرسوب، والتسرب من المدارس، والتفريع الأكاديمي والمهني في التعليم العام. إضافة لمؤشر التخصصات الدراسية، ومؤشر توزيع الهيئات التدريسية ومؤهلاتهم لكل من التعليم العام والتعليم العالي. ولأن الأرقام والمؤشرات الكمية تخفي أحياناً الكثير من الفروق بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، وتخفي طبيعة العلاقات والأدوار التي يتولاها أفراد هذه الفئات، اعتمد التقرير أيضاً، وبشكل متداخل مع المؤشرات الكمية، عدداً من المؤشرات النوعية المتعلقة بمضمون المناهج وأساليب تدريسها وممارسات واتجاهات الهيئة التدريسية، والقيم والممارسات الاجتماعية، وعلاقة التعليم وتخصصاته بفرص العمل الممكنة، للتعرف على أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم ومجالاته المختلفة بعمق أكبر.

### أولاً: الخصائص التعليمية لسكان الفلسطينيين

لا بد بداية من إلقاء الضوء على بعض المؤشرات المتعلقة بالخصائص التعليمية لسكان الفلسطينيين عموماً، كمدخل للتعرف على الواقع التعليمي للشعب الفلسطيني الذي يأتي نتاجاً لمجمل السياسات التعليمية على مدار العقود الماضية.

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في معدلات معرفة القراءة والكتابة (نسبة الذين يستطيعون قراءة عبارة قصيرة سهلة عن حياتهم اليومية) (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996: 21)، وتراجعا في نسبة الأمية إذا أخذنا بعين الاعتبار تركيز الأمية في صفوف كبار السن الذين يشكلون حوالي 3.5% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية في عام 1997 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000ب: 16-17). فقد وصل معدل معرفة القراءة والكتابة لجميع فلسطينيين (15 عاما فأكثر) في الأراضي الفلسطينية إلى 86.1%، وهي أعلى في قطاع غزة (86.3%) عما هي عليه في الضفة الغربية (85.9%) بنسبة طفيفة. ويلاحظ استمرار الفروق الواضحة في هذه المعدلات بين كل من النساء والرجال، إذ تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع كبير في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الذكور (91.5%) مقارنة مع الإناث (77.0%) في عام 1995، كما يتضح من الجدول (1). ولكن زيادة طفيفة حصلت في معدلات معرفة القراءة والكتابة في صفوف الجنسين حتى عام 1997، فارتفعت إلى 92.2% بين الذكور وإلى 79.7% لنفس الفترة بين الإناث. ويوضح ذلك، أن الزيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة كانت أعلى في صفوف الإناث عن الذكور، وربما يأتي ذلك نتيجة لارتفاع معدلات التحاق الإناث في المدارس في العقد الأخير.

من جهة أخرى، تلاشت الفجوة تقريبا بين الجنسين في معدلات معرفة القراءة والكتابة للفئات العمرية الصغيرة الذين تقع أعمارهم بين 15 - 24 عاما. فيما تتسع الفروقات بين الجنسين في الفئة العمرية التي يزيد عمر أفرادها عن 35 عاما، وهي أعلى ما يمكن لمن تزيد أعمارهم عن 55 عاما، إذ لم تتجاوز معدلات معرفة القراءة والكتابة في صفوف كبار السن 65 عاما فأكثر 50.9% للذكور

و10.3% للإناث (جدول 1). وقد تعود أسباب ارتفاع معدلات الأمية في صفوف كبار السن لعدة عوامل منها: أولاً، محدودية انتشار التعليم وخدماته في المنطقة عموماً في النصف الأول من القرن الماضي، خاصة وأن الخدمات التعليمية لوكالة غوث اللاجئين لم تكن قائمة بعد. ثانياً، خضوع الأراضي الفلسطينية لسيطرة الانتداب البريطاني، وغياب سلطة وطنية معنية بتطوير قطاع التعليم. ثالثاً، بدأ الصراع مع الحركة الصهيونية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والترحيل الجماعي للسكان الفلسطينيين، حد من إمكانية تطوير التعليم وخدماته.

جدول (1): معدلات معرفة القراءة والكتابة للفلسطينيين  
(15 عاماً فأكثر) حسب الفئة العمرية والعام.

1997			1995			الفئة العمرية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
97.3	97.7	96.9	97.0	97.5	96.6	19- 15
96.7	96.5	96.9	96.3	95.7	96.8	24 - 20
95.1	93.8	96.4	94.3	92.3	96.2	34 - 25
90.5	85.6	95.1	88.7	82.7	94.8	44 - 35
75.4	59.1	92.1	68.7	50.8	89.1	54 - 45
44.5	21.6	73.7	41.6	19.8	70.1	64 - 55
28.6	10.3	50.9	34.6	12.8	57.5	+65
86.1	79.7	92.2	84.3	77.0	91.5	المجموع

المصادر: دائرة الإحصاء المركزية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة:

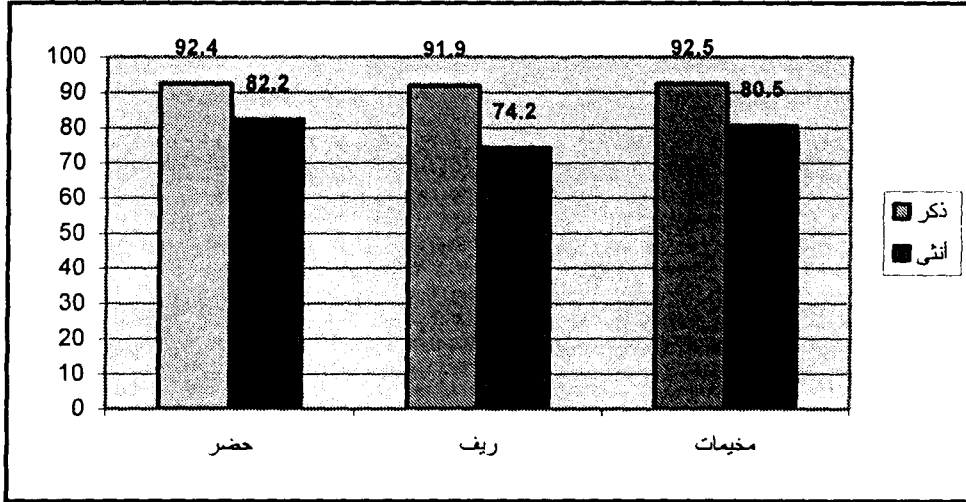
سلسلة تقارير المواضيع رقم (1) - التعليم - نتائج تفصيلية، ص. 35.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن

والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، ص. 39.

ويوضح الشكل (1) أن نسبة الأمية في الريف أعلى منها في المناطق الحضرية والمخيمات لكل من الذكور والإناث، وكان أدنى حد للفروق بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة في المدن وأعلى حد في القرى.

شكل (1): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 عاماً فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع السكاني والمنطقة لعام 1997



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله، ص 39.

أما على صعيد نسب الأمية في المحافظات لعام 1997 التي لم تتجاوز 9% بين الذكور في أي من المحافظات الست عشرة، فقد سجلت أعلى نسبها في صفوف النساء في الضفة الغربية في محافظة طوباس، حيث وصلت إلى 27.6%، أما أعلى نسب الأمية في قطاع غزة فقد سجلت في محافظة رفح بواقع 21.5%. وسجلت محافظات شمالي غزة والقدس أدنى نسب الأمية إذ وصلت إلى 15.6% و 16.9% على التوالي (الملحق/ جدول 1). وقد تعود هذه الفروق في نسب الأمية بين الضفة والقطاع لتركز سكان القطاع في المخيمات والمدن (69%) حيث معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي أعلى من نسب الالتحاق في

الريف عموماً، نظراً لتوافر خدمات التعليم المجانية وقربها من أماكن السكن، وبشكل خاص مدارس وكالة الغوث التي بدأت خدماتها منذ عام 1948. وينسحب هذا الوضع نسبياً على مدن ومخيمات الضفة الغربية التي تستوعب حوالي 52% من سكان المنطقة.

وعليه، يصعب القول أن سياسات التعليم التي اتبعتها وزارة التربية والتعليم خلال الفترة القصيرة ما بين عام 1994 وعام 1999، كانت السبب في انخفاض نسب الأمية. ولكن ربما تسهم سياساتها في زيادة نسبة الانخفاض في نسب الأمية. فقد رفعت الوزارة شعار "التعليم عملية مستمرة ومتجددة"، وبأنه يتعدى جدران المدرسة ويستمر طيلة الحياة، وأخذت الوزارة على عاتقها في الخطة الخمسية للوزارة مسألة تطوير التعليم النظامي وغير النظامي، وبضمنها مسألة تطوير وتنظيم برامج ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر للشباب الذين انقطعوا عن الدراسة، بالتعاون مع المؤسسات المعنية لتوسيع فعاليات هذه البرامج. وذلك بهدف الحد من ظاهرة الأمية، وتمكين الأميين من اكتساب المهارات التعليمية الأساسية، وبعض الإرشادات حول بعض القضايا الصحية والعلمية والثقافية العامة<sup>4</sup>. يتضح من ذلك، أن بعد النوع الاجتماعي لم يكن متضمناً بشكل مباشر وواضح في سياسات وشعارات الوزارة المتعلقة بالتعليم غير النظامي، علماً بأن النساء هن الأكثر معاناة من مشكلة الأمية. لكن الإجراءات والتطبيقات جاءت واعية لارتفاع نسب الأمية في صفوف النساء في الضفة الغربية، وهو ما تؤكد أعداد الطلبة الملتحقين وأعداد الطلبة الذين تخرجوا من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار التي تديرها وتشرف عليها وزارة التربية

<sup>4</sup> تقدم الوزارة خطة دراسية مكونة من مستويين: مدة المستوى الأول (10) أشهر ينهي الدارس خلالها ما يعادل الصف الأساسي في المستوى التعليمي. أما المستوى التعليمي الثاني فمدته (10) أشهر، يكون الدارس في نهايته قد أنهى ما يعادل الصف السادس الأساسي في المستوى التعليمي. بعدها يحصل الدارس على شهادة التحرر من الأمية، تؤهله للستقدم لامتحان المستوى في الوزارة، والذي يؤهله لامتحان الثانوية العامة لمن يريد الاستمرار في التعليم (قدومي، 2000 أ: 28).

والتعليم. فقد بلغ عدد شعب محو الأمية التي تديرها وزارة التربية والتعليم 58 مركزاً، موزعة بين الضفة (46)، وقطاع غزة (12)، يلتحق بها 1267 دارساً ودارسة. خرجت الوزارة حتى الآن 1002 خريج وخريجة، 60% منهم تقريباً من الإناث. وهناك 66 مركزاً أهلياً تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، وتزودها بالخطوة المتبعة، وتمدها بالكتب مجاناً، يدرس فيها 1380 دارساً ودارسة ثلاثهم تقريباً من الإناث (قدومي، 2000 أ: 28-30).

يُعد إسهام البرامج المقدمة في تخفيض نسب الأمية إسهاماً متواضعاً مقارنة مع حجم مشكلة الأمية في الأراضي الفلسطينية. ويؤشر ذلك، لوجود عوامل أخرى تساعد على تخفيض نسب الأمية تتعلق بعضها بفعالية السياسات الموجهة لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي. ويتعلق بعضها الآخر بوفاء عدد من فئة كبار العمر ممن ترتفع الأمية في صفوفهم.

#### المؤهلات التعليمية للسكان الفلسطينيين

يتضح مما سبق، أن تقدماً قد جرى في معدلات الالتحاق خلال السنوات الأخيرة، وتلاشت الفروقات بين الإناث والذكور في الفئات العمرية الشابة. ومع ذلك لم يجد هذا التقدم انعكاسه بعد بشكل واضح على مستوى المؤهلات التعليمية للسكان الفلسطينيين، وبالتحديد التعليم العالي (أعلى من التوجيهي)، حيث لم تتجاوز نسبة حملة شهادات ما بعد المرحلة الثانوية 9% من مجموع السكان الفلسطينيين من عمر عشر سنوات فأكثر<sup>5</sup>. فيما لم يتجاوز عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه 1906 (بين رجل وامرأة) في عام 1997، كما يتضح من جدول (2). ويأتي هذا التدني في نسب الحاصلين على التعليم العالي، نتاجاً لمسيرة

<sup>5</sup> في عام 1995 وصلت نسبة حملة الشهادة ما بعد المرحلة الثانوية إلى 18.1% من مجموع السكان المصريين من عمر 15 عاماً فأكثر، وإلى 27% من مجموع السكان اللبنانيين من عمر 15 عاماً فأكثر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002: 153).



وسياسات العملية التعليمية خلال العقود الماضية، التي تركت آثارها على الأجيال المتقدمة في العمر المشمولة في البيانات. وبالرغم من تحول التعليم ليصبح وسيلة لكسب الرزق وللحراك الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني بعد احتلال عام 1948، و1967 وفقدان السكان لمقومات حياتهم الاقتصادية، وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتحويل المزارعين الفلسطينيين لمجرد أيدي عاملة رخيصة في سوق العمل الإسرائيلي. لكن عوامل عديدة لعبت دورا في تدني نسبة الحاصلين على مؤهلات علمية عليا منها، محدودية فرص التعليم العالي والتخصصات المتوافرة في الأراضي الفلسطينية. إضافة لدور سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمعوقات التي وضعتها أمام إمكانية فتح مؤسسات جديدة للتعليم العالي، وعلى إدخال بعض التخصصات التقنية والمهنية. وقد أدى ذلك بدوره إلى سفر العديد من الطلبة الفلسطينيين للدراسة في الخارج واستقرارهم لاحقا في الدول التي تلقوا تعليمهم فيها. من ناحية أخرى، أسهمت محدودية فرص العمل (من حيث العدد والتنوع) وتدني رواتب أصحاب الكفاءات العلمية في الأراضي الفلسطينية مقارنة بغيرها من الدول العربية والأجنبية لهجرة العديد من الكفاءات العلمية للخارج، خاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

ويبرز الجدول السابق فروقات بين النساء والرجال في مختلف المؤهلات التعليمية تتزايد مع ارتفاع المؤهل التعليمي، وتصل فجوة النوع الاجتماعي لذروتها في صفوف حملة شهادة الدكتوراه. فقد وصل مجموع الحاصلات على هذه الشهادة إلى 137 أنثى، منهن 21 امرأة فقط في قطاع غزة. وربما تقف ضرورة السفر إلى الخارج لاستكمال الدراسات العليا (أعلى من بكالوريوس) كعائق أساسي أمام النساء لاستكمال تعليمهن العالي، ولكن يتوقع تزايد نسبة النساء الحاصلات على التعليم العالي (ما بعد الشهادة الجامعية الأولى)

المقدم حديثاً في الجامعات المحلية. وإجمالاً، بدأت النساء الفلسطينيات بتحقيق تقدم كبير في مجال التعليم العالي، حيث إن الفروقات بين الجنسين آخذة في التناقص إذ شكلت النساء 46.0% من مجموع الطلبة الملتحقين في الجامعات المحلية في العام 1999، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجود عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية والأجنبية في الخارج غالبيتهم من الذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000 أ: 91-96).

جدول رقم (2): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر)

حسب المؤهل والجنس والحالة التعليمية والمنطقة

في الأراضي الفلسطينية. 1997

الحالة التعليمية	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
ابتدائي	154447	141080	76188	71802	230635	212882
إعدادي	131815	115538	69377	70613	201192	186151
ثانوي	68447	51205	54961	50785	123408	101990
دبلوم متوسط	25899	21046	13175	12017	39074	33063
بكالوريوس	26847	12922	19520	6954	46367	19876
أعلى من بكالوريوس	5223	888	2590	291	7813	1179
غير ميين	790	742	325	261	1115	1003

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، ص. 91-96

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1997 أن فرص النساء في التعليم خارج الأراضي الفلسطينية أقل من تلك المتاحة للذكور، ويتضح أن ثلث الإناث فقط تلقين تعليمهن الجامعي بدرجة بكالوريوس في خارج الأراضي

الفلسطينية، مقابل حوالي الثلثين من الذكور. وتتجه نسبة أعلى من طلبة قطاع غزة ذكورا وإناثا للدراسة في الخارج، وبشكل خاص في الدول العربية، نظرا لمحدودية فرص التعليم الجامعي في القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000 أ: 91-96). وتتبع أهمية التعليم في الخارج من القيمة المعطاة لهذه الشهادة الجامعية خاصة من الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية، إذ تتيح هذه الشهادة لحاملها فرص أفضل في التوظيف والرواتب المرتفعة في المؤسسات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الأهلية. ومن هنا نجد أن الأهل يميلون لإرسال أبنائهم الذكور للدراسة في الخارج بصورة أكبر من الإناث كنوع من الاستثمار المستقبلي كون الذكور هم معيلي الأسرة.

### ثانيا: التعليم العام

يشمل التعليم العام كل من التعليم ما قبل المدرسة والتعليم المدرسي الذي يضم التعليم الأساسي (الصفوف 1-10) والتعليم الثانوي (الصفوف 11-12) بمساربه الأكاديمي والمهني. تتحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية إدارة المدارس الحكومية وتمويلها، والإشراف على المدارس الخاصة. وتقوم وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بإدارة المدارس التابعة لها وتمويلها. وتوضح الإحصائيات بأن قطاع الحكومة قد استوعب 68% من طلبة المدارس في العام 2000/1999، فيما استوعبت مدارس الوكالة 25.6% من الطلبة أي ما يعادل ربع الطلبة تقريبا، ولم تتجاوز نسبة استيعاب المدارس الخاصة 6.4% فقط من الطلبة لنفس العام، علما بأنها استوعبت حوالي 5.7% في العام 1995. وتشير المعطيات الإحصائية للتزايد في عدد المدارس الخاصة التي أنشئت في الفترة ما بين أعوام 1995 و1999، فقد ارتفع عددها من 147 مدرسة إلى 214 مدرسة، بزيادة قدرها 67 مدرسة، تركز معظمها في محافظات وسط الضفة الغربية وجنوبها، في المقابل هناك 11 مدرسة جديدة تم إنشاؤها من وكالة غوث وتشغيل

اللاجئين. بقيت الزيادة في عدد المدارس التي أنشأتها الحكومة نسبة لما هو قائم لديها أقل من نسبة التزايد في عدد المدارس الخاصة، فقد ارتفع عددها من 1070 إلى 1289 لذات الفترة. مما يشير لتوجه السلطة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999: 45-46 و219؛ وزارة التربية والتعليم، 2000: 22).

### معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي

كما ذكرنا سابقاً، شهدت الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً كبيراً في عدد الطلبة المنتهين في مراحل التعليم المختلفة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبشكل خاص بعد تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحيات التعليم، وتبني وزارة التربية والتعليم لعدد من السياسات والإجراءات كتوفير فرص الالتحاق لمن هم في سن التعليم العام وتحسين البنية التحتية للتعليم من مدارس وصفوف جديدة ومرافق وتجهيزات وغيرها من السياسات والإجراءات، بدعم وتمويل من الدول المانحة. وعموماً، فقد تضاعف عدد الطلبة بنسب متفاوتة في جميع مراحل التعليم المدرسي، وكانت كما يلي:

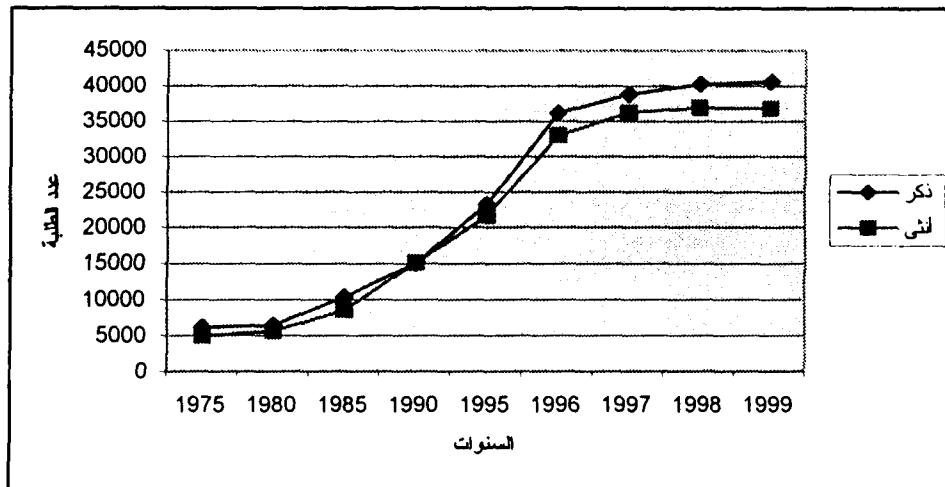
#### أ. معدلات الالتحاق في التعليم ما قبل المدرسي

يشرف القطاع الخاص على تعليم ما قبل المدرسة، فيما تقوم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالإشراف العام عليه. وتعد مرحلة ما قبل المدرسة أكثر المراحل نمواً، فقد وصل عدد طلبة رياض الأطفال في عام 1995 إلى أربعة أضعاف ما كان عليه العدد في عام 1975، حيث ارتفع عددهم من 11086 طالبا وطالبة إلى 44927 طالباً وطالبة. فيما تضاعف عدد الطلبة في الفترة ما بين 1995-1999 بمقدار 1.7 مرة. تركزت الزيادة في عدد الطلبة في الفترة ما

بين عام 1995 و1996، ويعود السبب الأساسي في هذه الزيادة للارتفاع الهائل في عدد طلبة قطاع غزة، حيث تضاعف عدد الطلبة هناك 22 مرة تقريباً، فارتفع عددهم من 1123 طالباً وطالبة في عام 1995 إلى 25114 في عام 1996. فيما ارتفع عدد رياض الأطفال في القطاع من 13 روضة فقط في عام 1995 إلى 206 روضة عام 1999 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996: 54 و55؛ وزارة التربية والتعليم، 2000: 141).

### شكل رقم (2): توزيع الطلبة في مرحلة التعليم

ما قبل المدرسي حسب العام والجنس.



المصادر: دائرة الإحصاء المركزية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع رقم (1) - التعليم - نتائج تفصيلية، ص.35. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، ص.39.

ويشير ذلك إلى مدى افتقار قطاع غزة لسنوات عديدة لمثل هذه المؤسسات في ظل محدودية المؤسسات الأهلية والخاصة هناك مقارنة بالضفة الغربية، ومحدودية المساعدات والدعم المالي لمثل هذه الخدمات، ترافق ذلك، بمستويات الفقر المرتفعة في القطاع مقارنة بالضفة الغربية وبكثرة عدد المواليد، وبالتالي عدم قدرة الأهالي على دفع التكاليف المرتفعة نسبياً للالتحاق في رياض الأطفال المرتبطة أساساً بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

منذ العام 1975 كانت الإناث الملتحقات في رياض الأطفال أقل عدداً من الذكور، وقد شكلت الإناث 48% تقريباً من مجموع أطفال الرياض في عام 1999، مما قد يعني توجه الأهل للتمييز بين الجنسين منذ مراحل التعليم الأولى، وذلك بالرغم من ضيق الفجوة بين الجنسين (شكل 1 وجدول 2).

وترتبط هذه الزيادة في عدد طلبة رياض الأطفال بعدة عوامل منها: تنامي خروج الأمهات للعمل، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 9.4% في عام 1976 إلى 11.2% في عام 1995، وإلى 12.3% في عام 1999. وكانت الزيادة الأعلى في انخراط النساء في القوى العاملة في قطاع غزة، حيث ارتفعت نسبة عمالة النساء في القطاع من 1.8% في عام 1993 إلى 6.7% في عام 1995 وإلى 7.0% في عام 1996، خاصة في قطاع الخدمات وأجهزة السلطة الفلسطينية (حمامي، 1997، 11؛ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997: 22؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000ج). ترافق ذلك، مع تزايد وعي الأهالي بأهمية التعليم ما قبل المدرسي، ورغبتهم بإلحاق أطفالهم بهذه المرحلة التمهيدية للتعليم. إضافة لظهور أعداد متزايدة من المعنيين بالاستثمار في قطاع التعليم الخاص، ودور الأطر والمؤسسات النسوية بتوفير مثل هذه الخدمات للنساء، خاصة العاملات منهن، في المناطق الأكثر حرماناً كقطاع غزة، ساعدهن على ذلك اهتمام بعض الجهات المانحة بدعم رياض وحضانات الأطفال.

ومع ذلك، يبقى معدل التحاق الأطفال الذين أعمارهم من 3 إلى 5 سنوات بأحد أشكال التعليم المنتظم المبكر متدنية للغاية، ولم يتجاوز 19.1% في عام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001أ). وقد يعكس ذلك غياب سياسات تعليمية واضحة من قبل وزارة التربية والتعليم تجاه التعليم ما قبل المدرسي، واستمرار اعتبار هذه المرحلة مسؤولة القطاع غير الحكومي،

واقْتصار دور الوزارة على إصدار تراخيص رياض الأطفال حسب مواصفات معينة، وبتوفير التدريب لعدد من العاملات والعاملين فيها. وتسهم مثل هذه السياسات في الإبقاء على استمرار التمييز ضد النساء الفقيرات اللواتي يفتقرن للإمكانات المادية التي تساعدن على الاستفادة من هذه الخدمة، وهذا بدوره يحد من إمكانياتهن من الالتحاق بسوق العمل. من ناحية أخرى، تحرم هذه السياسات الأطفال الفقراء من فرصة التهيئة والإعداد التي يتلقاها طلبة الرياض قبل دخول التعليم المدرسي.

ب. معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي

تضاعف عدد الطلبة في صفوف طلبة المرحلة الأساسية حوالي 2.6 مرة في الفترة ما بين عام 1975 و1999، فارتفع عددهم من 302776 طالب وطالبة إلى 792990 طالب وطالبة لنفس الفترة. ونما عدد الطلبة بعد مجيء السلطة في الفترة ما بين عام 1995 إلى 1999 بمقدار 1.3 مرة. وارتفع عدد طلبة المرحلة الثانوية من 38177 طالباً وطالبة عام 1975 إلى 50770 في عام 1995 وإلى 72540 طالبة وطالبة في عام 1999. أي أن عدد الطلبة قد تضاعف بمقدار 1.9 مرة خلال الفترة ما بين عام 1975 وعام 1999. ويلاحظ أن مقدار الزيادة في عدد الطلبة (1.3 مرة) التي جرت أثناء العقدين الأخيرين من وجود الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين عام 1975 والعام 1995، كانت موازية تقريباً للزيادة التي حصلت على عدد الطلبة (1.4 مرة) خلال الفترة ما بين أعوام 1995-1999 بعد تسلم السلطة الفلسطينية لمهام التعليم (جدول 3). وقد تعكس هذه الزيادة عدة قضايا منها: أولاً، تقاعس سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن تطوير وتوفير خدمات التعليم اللازمة لمواجهة الاحتياجات التعليمية للسكان الفلسطينيين. ثانياً: توجه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ تسلمها لمهام التعليم لتبني عدد من السياسات والإجراءات لتحسين

البنية التحتية للتعليم، وتحسين نوعيته، كزيادة عدد المدارس والصفوف الجديدة خاصة في التجمعات السكانية القليلة والبعيدة في الريف لمراحل التعليم المختلفة بما فيها التعليم الثانوي، وزيادة عدد الكادر التعليمي، والعمل على تخفيض نسبة تسرب الطلبة، وغيرها من الإجراءات. ثالثاً، الارتفاع الهائل في عدد الطلبة في مرحلة التعليم المدرسي نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة الناجمة عن نسب الخصوبة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية (6.06)، ونتيجة لالتحاق عدة آلاف من أبناء المغتربين والعائدين في المدارس المحلية منذ دخول السلطة الفلسطينية<sup>6</sup>. رابعاً، تنامي اهتمام الأهالي بالتعليم، وبشكل خاص التعليم الثانوي كمرحلة ضرورية للوصول للتعليم العالي، الذي بات يشكل شرطاً مهماً لدخول سوق العمل المتجه نحو قطاع الخدمات، ولضمان المستقبل في ظل محدودية المصادر.

معدلات الالتحاق في التعليم المدرسي حسب الجنس: على صعيد آخر، انخفضت الفروقات في معدلات الالتحاق في التعليم المدرسي بين الذكور والإناث (فجوة النوع الاجتماعي) في الأعوام الأخيرة لجميع المراحل التعليمية، ويمكن القول إنها تلاشت تقريباً في صفوف طلبة مرحلة التعليم الأساسية التي لم تعان في الأصل من فروقات كبيرة بين أعداد الطلبة الذكور والإناث، فبينما كانت الإناث تشكل 44.2% من مجموع طلبة هذه المرحلة في عام 1975 و 48.8% في عام 1995، شكلت الإناث 49.5% من مجموع طلبة ذات المرحلة في العام 1999، وهي نسبة موازية تقريباً لنسبة الإناث من مجموع السكان.

---

<sup>6</sup> بلغ عدد الطلبة المغتربين الملتحقين في التعليم المدرسي الفلسطينية في عام 1995 حوالي 7 آلاف طالب وطالبة، فيما وصل عدد الطلبة من أبناء العائدين حوالي 8 آلاف طالب وطالبة. وقد ارتفع عدد الطلبة المغتربين الملتحقين في التعليم المدرسي في عام 1996 إلى حوالي 7800 طالب وطالبة، فيما تجاوز عدد الطلبة من أبناء العائدين 8500 طالب وطالبة (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996: 100؛ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997: 87).



جدول (3): الالتحاق بالمؤسسات التعليمية حسب المرحلة والجنس والسنة<sup>1</sup>

المرحلة الثانوية			المرحلة الأساسية			رياض الأطفال			السنة			
الإناث%	المجموع	أنثى	ذكر	الإناث%	المجموع	أنثى	ذكر	الإناث%	المجموع	أنثى	ذكر	السنة
36.9	38184	14077	24107	44.2	302776	133706	169070	44.6	11086	4944	6142	1975
39.2	52781	20670	32111	46.1	338387	156098	182298	46.6	12092	5630	6462	1980
43	51545	22166	29379	47.3	384218	181728	202490	45.2	18875	8531	10344	1985
41.4	69660	28851	40809	47.8	433748	207275	226473	50.1	30158	15099	15059	1990
46.4	50770	23538	27232	48.8	611857	298497	313360	48.2	44927	21658	23269	1995
47.5	56467	26833	29634	49.1	656353	321951	334402	47.7	69134	32970	36164	1996
48.5	61085	29637	31448	49.2	702382	345322	357060	48.3	75034	36254	38778	1997
50.0	65808	32926	32882	49.3	746914	367945	378969	47.9	77173	36927	40246	1998
51.0	72550	36972	35578	49.5	792990	392126	400864	47.6	77402	36802	40600	1999

المصادر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم 5. رام الله 1995، ص. 150-151.

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995-1996. رام الله، ص. 84.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 3، 1996-1997. رام الله، ص. 59.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 4، 1997-1998. رام الله، ص. 60.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 5، 1998-1999. رام الله، ص. 62.
- وزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6، 1999-2000. رام الله، ص. 23، و123.

<sup>1</sup> قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بعد تسلمها صلاحيات التعليم من الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بإعادة تنظيم المراحل التعليمية، حيث قسم التعليم للفترة 1975-1990 إلى ثلاث مراحل هي: المرحلة الأساسية (الصفوف 1-6) والمرحلة الإعدادية (الصفوف 7-9)، والمرحلة الثانوية (الصفوف 10-12). فيما قسم التعليم للعام 1995 وما يليه إلى مرحلتين هما: المرحلة الأساسية (الصفوف 1-10)، والمرحلة الثانوية (الصفوف 11-12).

فيما مثلت المرحلة الثانوية قفزة حقيقة على صعيد تراجع الفروق بين الجنسين في صفوف طلبة هذه المرحلة، فبينما شكلت الإناث 36.9% فقط من طلبة المرحلة الثانوية في عام 1975 و46.4% في عام 1995، قفزت هذه النسبة لتصل إلى 51.0% في عام 1999. ويلاحظ ارتفاع نسبة التزايد في عدد الطالبات خلال الأعوام الخمسة التي تولت فيها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مهام التعليم المدرسي مقارنة بتلك التي تحققت خلال العقدين الأخيرين من وجود الاحتلال الإسرائيلي. وقد يعود ذلك، للانخفاض المتزايد في نسب تسرب الإناث في مرحلة التعليم الثانوي مقارنة بالذكور. من ناحية، ربما أسهم تنامي الوعي لدى بعض صانعي القرارات في وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الرسمية والمجتمعية بأهمية تعليم المرأة وبضرورة مشاركتها في عملية التنمية المستدامة، في اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات الموجهة لتحسن فرص الفتيات بالالتحاق في التعليم الثانوي. إضافة لذلك، تحول التعليم ليصبح شرطاً أساسياً لدخول النساء في سوق العمل الرسمي، وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية التي تتطلب مستويات عالية من التعليم (جدول 3). ويرى البعض أن تحسن الظروف الأمنية وضمن الأمن على الطرق الذي ساد في أواخر التسعينيات لعب دوراً في إمكانية انتقال الفتيات للتعليم في القرى المجاورة.

وينعكس هذا التزايد في أعداد الطلبة في التعليم المدرسي على معدلات الالتحاق بالتعليم لجميع السكان الفلسطينيين (6 سنوات فأكثر) في العام 1997 التي تشير إلى ارتفاع معدلات الالتحاق في صفوف أفراد الفئة العمرية (6-12) فوصلت إلى (98.3%) لكلا الجنسين. وأن معدلات الالتحاق بالمدارس للسكان الفلسطينيين (6 سنوات فأكثر) تنخفض كلما زادت أعمار أفراد الفئات العمرية ارتفاعاً، فلم تزد عن 93% بين أفراد الفئة العمرية (12-14) عاماً وهي أعلى قليلاً في صفوف الإناث. فيما تراجعت معدلات الالتحاق بين أفراد الفئة العمرية

(15-17) عاماً لتصل إلى أدنى المستويات لكل من الذكور والإناث بواقع 67.6% للذكور و68.0% للإناث. مما يعني تلاشي الفروقات بين الذكور والإناث في مجال معدلات الالتحاق في التعليم المدرسي لجميع الفئات العمرية، مع استمرار الفروق البسيطة في مجال الالتحاق بين الجنسين لمصلحة الإناث والتراجع في أوضاع الذكور التعليمية في الفئات العمرية (12-14) عام، و(15-17) عام، وقد يعود ذلك، لانخفاض نسب الرسوب والتسرب في صفوف الإناث مقارنة مع الذكور (جدول 4).

جدول (4): معدلات الالتحاق بالمدارس (%) للسكان الفلسطينيين في عام 1997 حسب الفئات العمرية، ونوع التجمع والجنس

الفئة العمرية	ذكور				إناث			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
6 - 11	98.2	98.4	98.5	98.3	98.4	98.1	98.6	98.3
12 - 14	91.6	92.6	92.8	92.1	93.9	91.6	93.7	93.2
15 - 17	67.8	65.1	72.0	67.6	70.1	63.0	70.4	68.0
+18	9.7	7.3	11.1	9.2	6.3	3.8	5.6	5.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية، ص. 43.

لا يزال الذكور من مختلف الفئات العمرية ممن يعيشون في المخيمات أكثر ميلاً للالتحاق بالمدارس والتعليم العالي من الذكور الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية، وربما يرتبط ذلك بمحدودية المصادر وفرص العمل المتوافرة في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية والريفية. وعموماً يبدو أن معدلات الالتحاق في المدارس لا تتأثر كثيراً في مكان السكن لكل من الذكور والإناث في المرحلة العمرية من (6-11) عاماً. وتعتبر بنات الريف أقل ميلاً للالتحاق بالمدارس بين مجتمع البنات بصرف النظر عن الفئة العمرية، فيما تعتبر

الإناث ممن يعشن في المناطق الحضرية أكثر ميلا للالتحاق بالمدارس وفي التعليم العالي (جدول 4).

من ناحية أخرى، تتقارب معدلات الالتحاق في التعليم في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لكل من الجنسين في المرحلة العمرية من (6-11 سنة)، وكانت تزيد عن 98% باستثناء محافظتي القدس وأريحا. فيما تباينت الأرقام بين المحافظات ولكلا الجنسين في الفئات العمرية اللاحقة. ويتضح من البيانات الإحصائية أن ذكور القدس والخليل ومحافظة غزة في الفئة العمرية (12-14 سنة) هم الأقل التحاقا في التعليم المدرسي الأساسي، وامتد التدني في نسب الالتحاق في صفوف ذكور القدس والخليل لمرحلة التعليم الثانوي للفئة العمرية (15-17 سنة) بواقع (49%) في محافظة القدس و(61.5%) الخليل تليهما محافظة جنين. فيما كانت إناث كل من محافظات القدس ونابلس الأقل التحاقا في التعليم لنفس الفئة، وكانت أدنى نسبة التحاق لهن بالمدارس الثانوية للفئة العمرية (15-17) في محافظات القدس (52.2%) ثم نابلس (60.2%) تليهما محافظة جنين (الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، 2000أ: 43).

وتتنوع محددات وأسباب ارتفاع نسب الالتحاق في التعليم للسكان في مراحل التعليم المدرسي في الأراضي الفلسطينية، فقد أدى توفر خدمات التعليم منذ سنوات طويلة من قبل وكالة الغوث وقربها من أماكن السكن وسهولة الوصول إليها في قطاع غزة ومخيمات الضفة، في رفع معدلات الالتحاق في التعليم المدرسي. وأدت قضية محدودية فرص العمل في قطاع غزة للحد من تسرب الذكور من المدارس بهدف العمل. وقد يكون لحرية الوصول لسوق العمل إسهام في تدني نسب التحاق الذكور في المدارس لطلبة القدس كما هو الحال في محافظة الخليل، فيما يسهم الزواج المبكر في تدني نسب التحاق الفتيات في المدن الكبيرة كالقدس ونابلس.

وقد تأثرت معدلات التحاق الطلبة في القدس تحديداً والواردة في التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بسياسات الاحتلال الإسرائيلي السياسية والتعليمية، فلأسباب سياسية استنتجت بيانات التعليم الإحصائية المتعلقة بالقدس سكان المحافظة القاطنين في المنطقة المصنفة IJ<sup>7</sup>، وكذلك طلبة مدارس المعارف والبلدية الإسرائيلية في القدس الشرقية الذين وصل عددهم في عام 1999 إلى 27611 طالباً وطالبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 266). من جهة أخرى، تشير تقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وبعض المقابلات الصحفية مع عدد من المعنيين بالعملية التعليمية في القدس إلى معاناة طلبة باقي مدارس القدس المشمولة في الإحصاءات من قدم مدارسهم، وحرمانها من الصيانة المستمرة، ومحدودية القدرة الاستيعابية لتلك المدارس، مما يضطر الطلبة للتسجيل في المدارس التي تشرف عليها المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس. يضاف لذلك، معاناة الطلبة والمعلمين القادمين من المناطق المحيطة اليومية، وعدم قدرتهم على الوصول لمدارسهم، بسبب الإغلاقات التي تفرضها سلطات الاحتلال على المدينة. وتشير مقابلة أجرتها صحيفة القدس مع كل من محمد صوان رئيس الاتحاد العام للمعلمين في فلسطين وحسن القيق مدير مدرسة اليتيم العربي وأمين سر مجلس مدارس القدس للمحاولات المحمومة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي للهيمنة على المناهج والقطاعات التعليمية في القدس (مركز دراسات المرأة، 1999: 73؛ قدومي، 1999: 29).

لعبت السياسات التي تبنتها وزارة التعليم الفلسطينية دوراً إيجابياً في زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، وبشكل خاص في مراحل التعليم الأساسي. فقد أكدت مبادئ خطة وزارة التربية والتعليم

<sup>7</sup> المنطقة IJ هي المنطقة التي ضمتها إسرائيل بالقوة إليها بعد احتلال الضفة الغربية في عام 1967، وتشمل (بيت حنينا، ومخيم شعفاط، وشعفاط، والعيسوية، والشيخ جراح، ووادي الجوز، وباب الساهرة، والصوانة، والطور، والقدس 'بيت المقدس'، والشيخ، ورأس العامود، وسلوان، والثوري، وجبل المكبر، والسواحة الغربية، وبيت صافا، وشرفات، وصور باهر، وأم طوبا) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ب، 31-32).

السلطانية الأولى (1996-1998) والخطة الخمسية (1999-2003) على مبدأ "التعليم حق إنساني"، واتجهد أهداف الوزارة وسياساتها نحو توفير التعليم لمن هم في سن التعليم الأساسي، وزيادة نسب الالتحاق في المرحلة الثانوية، وتحسين نسب الالتحاق في التعليم الأساسي لكل الأطفال في المناطق ذات الخدمات المتدنية. فيما نصت مسودة قانون التعليم على إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الطلبة حتى الصف العاشر، وإن خلت نصوصه من التأكيد على ضمان عدم التمييز بين الذكور والإناث، كما لم تتضمن إشارة واضحة لتدخلات تسهم في تقليص التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في مجال التعليم. لكن القانون أقر أن كلمة طالب تعني ذكرا وأنثى.

أما على صعيد الإجراءات والخطوات التنفيذية، فقد قامت وزارة التربية باتخاذ عددٍ من الإجراءات، بعضها جاء عاما، فأسهم من جهة في زيادة نسب الالتحاق لكلا الجنسين. ولكنه أسهم من ناحية أخرى وبطريقة غير مباشرة في تقليص الفجوة بين الذكور والإناث، وفي إعطائهم فرصا متساوية للوصول للتعليم. فأسهمت إجراءات الوزارة المتعلقة بفتح مدارس جديدة في القرى البعيدة والصغيرة وتجمعات البدو الرحل، وكذلك فصل عدد من الصفوف المختلطة في البيئة المجتمعية التي لا تتقبل الاختلاط في رفع معدلات التحاق الفتيات في القرى وفي مراحل التعليم الثانوي، نظرا لعدم اضطرارهن للخروج من القرية، ولتحمل أعباء المواصلات أو الاختلاط بالذكور. لكن هذه الإجراءات لم تشمل جميع المناطق والمدارس. ولا تزال الفتيات في الريف يواجهن إشكالية عدم استعداد ذويهن لإرسالهن للدراسة في المدارس المختلطة، التي تشكل حوالي 33% من مجموع المدارس في الأراضي الفلسطينية. وتعاني الطالبات في تلك المدارس من استمرار القيود التي تفرض عليهن كحرمانهن أحيانا من الذهاب في الرحلات المدرسية الخارجية المشتركة مع الطلبة الذكور، وغالبا ما تعطى الأولوية للطلبة الذكور في استخدام ساحات المدرسة الأساسية في فترة الاستراحة، وفي حصص

التربية الرياضية. وكان للإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من نسب التسرب الذكور والإناث من المدارس بصورة عامة، والإناث بصورة خاصة، دور في رفع معدلات التحاق في التعليم الأساسي والثانوي. شملت هذه الإجراءات تعديل تعليمات القبول في المرحلة الأساسية التي باتت تسمح ببقاء طلبة هذه المرحلة في المدرسة حتى سن (18 عاما)، وسمحت لهم بالعودة إلى التعليم الأساسي حتى سن (19 عاما)، وكما تسمح بقبول الطلبة في المرحلة الثانوية حتى سن (19). واتخذت الوزارة تدخلات مباشرة لصالح الفتيات حين سمحت بإعادة الطالبات المتزوجات إلى المدارس ضمن شروط معينة. وفتحت وزارة التربية فرص الالتحاق بالتعليم المدرسي لفئات جديدة من الطلبة بدعم من اليونسكو، من خلال تنفيذها لبرنامج "التعليم الجامع" الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة في 89 مدرسة<sup>8</sup>، وذلك من منطلق حق كل طفل في التعليم في المدارس العادية بغض النظر عن الفروق الفردية والصعوبات والإعاقات التي تواجههم.

لا بد من الإشارة إلى أن مسألة الاهتمام بتوفير فرص متساوية للذكور والإناث هي نتاج تظافر عدة عوامل تتعلق بتطور توجهات بعض القائمين على العملية التعليمية تجاه قضايا النوع الاجتماعي. إضافة لتزايد الطلب على التعليم في صفوف الإناث وداخل المجتمع. وتأثير وضغط الأطر والمؤسسات النسوية كطاقم شؤون المرأة، وعدد من دوائر المرأة في الوزارات على الجهات المختصة في مجال التعليم<sup>9</sup>. فقد طالبت ممثلات الحركة النسوية بسن تشريع ينص على إلزامية التعليم ومجانيته حتى الصف الثاني عشر، للحد من نسب التسرب وما

<sup>8</sup> لا تقدم المصادر المتوافرة معلومات حول عدد الطلبة المستفيدين من البرنامج.

<sup>9</sup> يوثق الأرشيف الصحفي منف قصايا رقم (2)، "المرأة في الأدب، التعليم، الدين، مؤتمرات، والنوع الاجتماعي" (1999) الصادر عن المكتبة النسوية لمركز دراسات المرأة عددا من ورش العمل التي عقدت من الأطر والمؤسسات النسوية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبحضور ممثلين عن وزارة التربية والتعليم والمجلس التشريعي أكدت فيها أهمية مجانية التعليم وتحديد سن 18 عاما للتعليم الإلزامي، وضرورة توفير فرص تعليم متساوية للإناث والذكور، ودمج الإناث في التعليم المهني.

يرتبط بها من ممارسات كظاهرة الزواج المبكر للفتيات، وعمالة الأطفال بين الذكور. واتجهت بعض الدول المانحة لدعم وتمويل بعض المشاريع والبرامج التعليمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، على سبيل المثال، مبادرة وكالة التنمية الدولية البريطانية لدعم وتمويل خطة "دمج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وزارة التربية والتعليم"، إضافة لتدريب فريق من صانعي القرار في الوزارة حول الموضوع في العام 1999.

#### الرسوب والتسرب من المدارس في جميع المراحل للذكور والإناث

تستمر قضية الرسوب والتسرب كأحدى القضايا التي يواجهها التعليم المدرسي وإن كان بصورة أقل حدة من الأعوام السابقة، إذ انخفضت نسبة الرسوب في صفوف طلبة المدارس من 3.9% في العام الدراسي 1996/1995 إلى 2.4% في العام 1999/1998. فيما انخفضت نسبة التسرب من المدارس من 2.8% إلى 1.9% لنفس الفترة، ووصلت نسبة التسرب إلى حدودها الدنيا في مرحلة التعليم الأساسي (0.2%) في الصفوف الثلاثة الأولى.

#### جدول (5): نسبة الراسبين والمتسربين من التعليم المدرسي

##### حسب الجنس والعام

العام الدراسي	رسوب	تسرب	ذكور	أنثى	المجموع
1996 / 1995	رسوب	4.3	3.6	3.9	
	تسرب	2.7	2.8	2.8	
1999 / 1998	رسوب	2.7	2.1	2.4	
	تسرب	2.0	1.8	1.9	

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي

السنوي رقم 3، 1997/1996، رام الله، ص. 101

وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6، 1999/1998، رام الله، ص. 60.



الرسوب: تراجعت نسبة الرسوب في مراحل التعليم المدرسي بمقدار 1.5% خلال الفترة ما بين 1995-1998 لكلا الجنسين، لكن نسبة أعلى من الذكور 2.7% يضطرون لإعادة دراسة سنة دراسية مقارنة مع الإناث 2.1% في جميع المراحل الدراسية للعام 1998/1999، باستثناء الصف الأول (جدول 5). كانت أعلى نسب الرسوب في صفوف طلبة الصف الرابع والخامس لدى الجنسين، ويعود ذلك لأنظمة الرسوب في الأنظمة التعليمية التي تشير إلى إمكانية ترسيب الطلبة بدءاً من الصف الرابع، وأنه لا رسوب في الصفوف الأساسية الثلاثة الأولى (الأول، الثاني، الثالث) إلا إذا كان معدل الطالب السنوي في كل من مبثي (اللغة العربية والرياضيات أقل من 40). تم تحديد نسبة الرسوب المسموح بها لتقف عند نسبة 5% في الصف الواحد مهما كان عدد شعبه (قدومي، 2000أ: 27).

التسرب: تختلف الصورة نسبياً في مجال التسرب من المدارس عما هو الحال في مجال الرسوب. فالإناث عموماً أقل تسرباً من الذكور، حيث تصل نسبة التسرب العامة في صفوف الإناث إلى (1.8%) مقارنة بالذكور (2.0%). وتتفاوت نسب التسرب والفروقات بين الجنسين حسب المرحلة الدراسية، إذ تتطابق نسب التسرب تقريباً بين الجنسين حتى الصف الخامس، وتكاد تكون معدومة لكليهما (أقل من 0.5%). وتبدأ ظاهرة التسرب بالاتساع اعتباراً من الصف السادس، وتصل إلى أعلى نسبها في مرحلة التعليم الثانوي (جدول 5).

لا يزال الذكور أكثر تسرباً في صفوف التعليم الأساسي (6-9)، فيما الإناث أكثر تسرباً بدءاً من الصف العاشر ومرحلة التعليم الثانوي (الملحق/ جدول 3). من ناحية أخرى، تظهر الإحصاءات ارتفاع نسب التسرب في صفوف الذكور الذين يعيشون في المناطق القريبة من المعابر الحدودية ومن الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، تظهر هذه

الحالة في أوضح حالاتها في أريحا، حيث وصلت نسبة التسرب إلى 3.33% ثم جنين، فجنوب الخليل والخليل، ويتسرب هؤلاء بدوافع اقتصادية للعمل داخل الخط الأخضر أو على معبر أريحا. في المقابل، ارتفعت نسب التسرب في صفوف الإناث في نفس المحافظات تقريبا ولكن بترتيب مختلف، حيث جاءت محافظة جنوب الخليل (2.75%) في الدرجة الأولى، تليها محافظة أريحا ثم الخليل وطولكرم، وربما يكون الزواج المبكر والفقر المتصاعد سببا رئيسيا وراء هذه النسب المرتفعة لتسرب الإناث في كل من الخليل وجنوبها. وبشكل عام، تتباين الأسباب المؤدية للتسرب من المدارس بين الجنسين، فقد كان الزواج المبكر وراء تسرب حوالي 50% من مجموع الطالبات اللواتي تسربن في العام 2000/1999. فيما كان تدني القدرة على الدراسة وراء تسرب 30% من مجموع الذكور المتسربين، تلاها الخروج للعمل الذي أسهم بحصة قدرها 27% لنفس العام (وزارة التربية والتعليم، 2000؛ قديمي، 2000ب: 47).

ولا تزال مدارس الحكومة تسجل أعلى نسب التسرب من المدارس لجميع مراحل التعليم المدرسي بواقع (2.3%)، مقابل (1.1%) في مدارس وكالة غوث اللاجئين و(0.1%) في المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم، 2000أ). ومع ذلك، فقد أسهمت الإجراءات التي قامت بها الوزارة بعد تسلمها زمام الأمور التربوية في تخفيض نسب التسرب من المدارس، من أهم هذه الإجراءات: فتح صفوف عليا جديدة في الكثير من المدارس في القرى والأماكن النائية، وكرفانات للبدو، وفتح مدارس جديدة في التجمعات السكنية قليلة العدد، وفك الصفوف المجمع والمختلطة، وفتح صفوف علمية في مدارس قروية لكل من الذكور والإناث، مع إعطاء أولوية أكبر لمدارس البنات، والسماح للفتيات المتزوجات بالاستمرار في التعليم، وبقاء الطالب حتى سن (18 عاماً) في التعليم الأساسي وحتى سن (19) في التعليم الثانوي للحد من ظاهرة الفصل بسبب تجاوز السن القانونية. من جهة أخرى، عملت الوزارة على نشر الوعي بين الأهالي حول

أضرار الزواج المبكر، وأعدت نشرات على المديریات والوزارات المختلفة حول التسرب والعوامل المسببة له والمخاطر الناجمة عنه. إلى جانب عقد اجتماعات في المديریات مع مديري المدارس والأهالي والمؤسسات بخصوص التسرب وضرورة التحرك من أجل الحد منها ومعالجة أسبابها. وقامت الوزارة بتشكيل لجنة للتسرب لمتابعة ما يستجد مع المديریات التي بدورها قامت بتشكيل لجان للتسرب في مكاتبها لمتابعة ما يستجد من حالات تسرب ومعرفة أسبابها ومحاولة وضع الحلول العلاجية لها. وكان لتبني الوزارة عدد من البرامج التربوية كبرنامج "التعليم المساند" الذي يعنى بمعالجة الضعف لدى الطلبة ذوي التحصيل الأكاديمي المتدني، وتنظيم برامج تقوية للطلبة أثناء سير العام الدراسي في مدارسها (كالتعليم المسائي)، وكذلك تنظيم برامج تقوية في مدارس مركزية أثناء العام الدراسي والعطلة الصيفية، إسهاما أساسياً في الحد من نسب التسرب الناجمة عن تدني القدرة على الدراسة، وبشكل خاص في صفوف الذكور (وزارة التربية والتعليم، 1998؛ قدومي، 2000أ: 26).

كما تعمل الوزارة على إخراج مشروع آخر إلى حيز التنفيذ يسمى التعليم الموازي، وهو يهدف إلى إعادة الطلبة المتسربين إلى المدارس ضمن برنامج خاص يستغرق سنتين، ويتضمن تقديم الثقافة الأكاديمية والمهنية بشكل متواز ومدرّس يساعد الطالب الدارس على الالتحاق بأسواق العمل بعد تخرجه من البرنامج. وتقدم الوزارة الدعم والتشجيع للمدارس التي تعيد عددا من الطلبة المتسربين إلى المدرسة (المراجع السابقة).

وربما كان لصدور قرار من وزارة التربية والتعليم بالسماح للطالبات المتزوجات لإتمام تعليمهن الرسمي دور في انخفاض عدد الفتيات المتسربات من التعليم المدرسي بسبب الزواج المبكر<sup>10</sup>. وكذلك التسهيلات المقدمة من الوزارة

<sup>10</sup> لا تتوفر لدى وزارة التربية والتعليم أية بيانات إحصائية حول عدد الفتيات المتزوجات العائدات لمقاعد الدراسة.

المتعلقة بمتابعة ضمان تطبيق القرار السابق، من خلال إدراج مهمة تلبية احتياجات الطالبات المتزوجات ضمن مهام العاملات والمرشدات الاجتماعيات، حيث تواجه مسألة عودة الفتيات المتزوجات أحيانا بالمقاومة، نتيجة لتوجهات وممارسات الهيئات الإدارية والتدريسية والبيئة المحيطة التي يتواجدن فيها. وتقوم الوزارة أحيانا بمتابعة الطالبات المتسربات من التعليم بهدف الزواج. ولكن يستمر الزواج المبكر كعامل حاسم في ظاهرة تسرب الإناث، فيما يستمر الخروج للعمل عاملا حاسما لظاهرة تسرب الذكور. مما يعني أن التشريعات والسياسات والإجراءات المتبعة من الوزارة ما زالت غير فعالة، خاصة وأن مشروع قانون التعليم لم يتضمن أية جزاءات أو عقوبات بخصوص من لم يلتزم من الأهل بمبدأ إلزامية التعليم لأبنائهم من الذكور والإناث. من ناحية أخرى، من الصعب العمل على الحد من نسب التسرب في ظل عدم إقرار رفع الحد الأدنى لسن الزواج (مقترح 18 عاماً) لكلا الجنسين، ورفع الحد الأدنى لسن العمل، وفي ظل استمرار تفاقم ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية واضطرار الكثير من الأسر لسحب أطفالهم من التعليم. في المقابل، هناك ما يبعث للتفاؤل، إذ سجلت نسبة إسهام الإناث من معدل الخصوبة الكلي للفئة العمرية (15-19) في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً من 9.4 في العام 1995 إلى 6.5% لعام 1999 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001: 8).

#### التفريع الأكاديمي والمهني والتقني

مع نهاية مرحلة التعليم الأساسي يتوزع/ يوزع الطلبة إلى مسارين أساسيين هما المسار الأكاديمي والمسار المهني، وذلك وفقاً لمعايير وشروط أكاديمية محددة، تُسهم فيها أحيانا الميول الشخصية للطلبة، أو عوامل اقتصادية ثقافية اجتماعية. وتتبع أهمية هذه المرحلة من كونها تسهم في تأسيس الفرص المستقبلية للطلبة في التعليم والعمل على حد سواء في سن مبكرة. وتشكل أساساً

لبدء واحدة من قضايا التمييز بين الرجال والنساء في مجال التعليم وتحديد فرص عملهم المستقبلية، وتعزيز أدوارهم الاجتماعية، وتبرز الأهمية التي تعطيها السلطة السياسية للتعليم المهني ودوره للنهوض بسوق العمل ورفده بالأيدي العاملة شبه الماهرة.

جدول (6): توزيع طلبة المدارس الثانوية حسب التخصص والجنس والعام الدراسي

التخصص	1999			1995		
	إناث%	أنثى	ذكر	إناث%	أنثى	ذكر
علمي	45.1	9363	11389	38.9	6297	9909
أدبي	55.1	26918	21982	50.3	16919	15931
شرعي	46.7	49	56	0.0	0.0	0.0
تجاري	58.8	603	422	86.9	273	41
زراعي	10.1	14	125	0.0	0	116
صناعي	1.6	25	1573	0.0	0	1215
تمريض	0.0	0.0	0.0	71.0	49	20
فندقي	0.0	0.0	31	0.0	0.0	0.0
مجموع مهني	23.8	691	2207	18.8	322	1392
المجموع	51.0	36972	35578	46.4	23538	27232

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي ووزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995-1996، رام الله، ص. 86.

وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6، 1999-2000، رام الله، ص. 34.

#### أ. التعليم الأكاديمي

يشمل التعليم الأكاديمي كلاً من: الفرع الأدبي والفرع العلمي، وهو يستقطب حوالي 96% من طلبة وطالبات التعليم الثانوي. فيما يستوعب الفرع

الأدبي أكثر من 65% من مجموع طلبة التعليم الثانوي. تشير معطيات الجدول (5) إلى التحاق الفتيات بنسبة أعلى من الذكور بالفرع الأدبي، ويشكلن دائما أكثر من نصف طلبة هذا الفرع، فقد ارتفعت هذه النسبة في عام 1999 لتصل إلى 55.1%. في المقابل، فإن تغييرا قد طرأ على التحاق الفتيات في الفرع العلمي، حيث ارتفعت نسبتهن من 38.9% من طلبة الفرع العلمي في عام 1995 إلى 45.1% من مجموع طلبة هذا الفرع في عام 1999. وتأتي هذه الزيادة نتيجة الارتفاع العام في عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الثانوي عموما مقابل الطلاب، ولزيادة عدد صفوف الفرع العلمي المفتوحة أمام الفتيات القريبة من أماكن سكنهن، وازدياد توجه الطلبة الذكور للدراسة في الفرع الأدبي. وما زال الوقت مبكرا لاعتبار ذلك نتاجا لتغير في التوجهات الاجتماعية والثقافية.

يستمر توجيه الفتيات للالتحاق بالفرع الأدبي، وربما يعود ذلك، لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فدخل الفتيات لهذا الفرع يؤهلن لدخول تخصصات عليا مرتبطة بوظائف تتناسب ودور ومهام ومسؤوليات المرأة المتوقعة منها اجتماعيا، حيث غالبا ما تلتحق الفتيات بالتخصصات التي تؤهلن للعمل في مجال التعليم أو الرعاية الاجتماعية، التي تُعد امتدادا لدور المرأة الإيجابي، وكمهمة منوطة بالنساء غالبا. إضافة لذلك، أسهمت محدودية عدد مدارس الفرع العلمي في الحد من التحاق الإناث بهذا الفرع، إذ تطلب ذلك خروجهن من مناطق سكناهن، أو الالتحاق بمدارس مختلطة مع الذكور. علما بأن وزارة التربية قد بدأت بزيادة عدد صفوف الفرع العلمي للإناث مما أسهم في إدخال هذا التغير في نسبة الإناث، حيث ارتفع عدد شعب الصف العلمي الأول للفتيات من 33شعبة في عام 1995 إلى 160 شعبة في عام 1999 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996: 99؛ وزارة التربية والتعليم، 2000: 100)

يمكن القول إن توجه الوزارة لفتح صفوف علمية للإناث في المدارس القروية القريبة من أماكن سكنهن أسهم في توسيع فرص الالتحاق أمام الفتيات في الفرع العلمي، وبتحسين نسبة التحاقهن في هذا الفرع. علما بأن الفرع العلمي يستحوذ على تقييم عالٍ ثقافيا واجتماعيا وحتى أكاديميا، ويميز طلبة هذا الفرع إيجابيا مقارنة مع غيره من الفروع، إضافة لاستمرار كونه الفرع الأوفر حظا لتوفير فرصٍ أوسع للتخصص في التعليم الجامعي (أبو نحلة (1996). حيث يتمتع طلبة الفرع العلمي بفرصة الحراك بين فروع التعليم المدرسي المختلفة، وبفرصة الالتحاق في مجالات تخصص متنوعة مقارنة بطلبة الفرع الأدبي المحرومين من الالتحاق بكليات الهندسة والعلوم والتجارة.

#### ب. التعليم المهني والتقني

يتوزع طلبة التعليم المهني حاليا على خمسة فروع هي: الفرع الصناعي، الفرع الزراعي والفرع التجاري وفرع التعليم الفندقية والتعليم الشرعي المستحدثين، فيما تم إلغاء فرع التعليم الخاص بالتمريض كأحد فروع التعليم المهني المدرسي. وتشير المعطيات الإحصائية إلى استمرار تدني نسبة التحاق الطلبة في التعليم المهني، حيث لا تزال نسبة التحاق الطلبة تشكل أقل من 4% من طلبة المرحلة الثانوية في العام 1999. لكن زيادة حصلت على معدلات التحاق الفتيات في هذا المجال، فقد وصلت نسبة التحاق الفتيات في التعليم المهني إلى 23.8% من مجموع طلبة هذا الفرع في العام 1999 مقارنة مع 18.8% في عام 1995. ولكن ما زالت فجوة النوع الاجتماعي كبيرة حيث يشكل الذكور 77% من طلبة التعليم المهني. وعموما فقد حصرت طالبات التعليم المهني في السابق في إطار تخصصين فقط، هما الفرع التجاري والتمريض، حيث يؤهلها ذلك للعمل إما في مجال أعمال السكرتارية أو التمريض. وفي ظل التقسيم التقليدي للعمل تم توجيه التعليم المهني في مجالي التعليم الزراعي والتعليم الصناعي

للذكور فقط. وقد أسهم ذلك في تكريس الأدوار التقليدية للجنسين، فالرجل هو المعيل وهو المنتج، فيما تقتصر مهام النساء على دورهن الإنجابي، وإذا ما خرجن للعمل يجب أن يكون عملهن مرتبطا بدورهن الإنجابي.

بعد تسلّم وزارة التربية والتعليم لصلاحياتها بدأت العمل على تطوير التعليم المهني ورفع مكانته، وربطه بمتطلبات سوق العمل الحالية. من ناحية أخرى، قامت الوزارة بفتح المجال أمام الفتيات للالتحاق في التعليم المهني الفرع الصناعي في عام 1998 في مجال صيانة الكمبيوتر فقط، أما في الفرع الزراعي فقد فتح أمام الفتيات بدءا من العام 1999 في مدرستي العروب وبيت حانون، حيث تركز معظمهن في الغالب في مجال الإنتاج النباتي وليس الحيواني. والجدير بالذكر أن هذه المجالات كانت مغلقة أمام الفتيات لفترة طويلة، وأن هذه التجربة لا تزال في إطار المرحلة التجريبية. بالإضافة لذلك، اتجهت وزارة التعليم لزيادة نسبة الطلبة الذكور في الفرع التجاري، فبعد أن كانت الفتيات يشكلن ما يزيد على 85% من مجموع طلبة هذا الفرع على مدار الأعوام الماضية انخفضت هذه النسبة ليشكلن حوالي 60% من طلبة الفرع، وذلك نظرا لارتفاع عدد الطلبة الذكور المنتسبين له، خاصة وأن كلية التجارة في جامعة النجاح بدأت توافق على قبول 5% من الطلبة المتفوقين في هذا الفرع. وقد بدأت بعض المدارس الخاصة خلال العام الدراسي 2000/1999 بإدخال التعليم الشرعي في كل من الضفة الغربية (القدس) للذكور وقطاع غزة، وهو متاح لكل من الذكور والإناث. وكذلك التعليم المهني الفندقية في الضفة الغربية (رام الله) وهو متاح للذكور فقط، يدرس فيه 31 طالبا، وقد جاءت الموافقة على هذا النوع من التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل في القطاع السياحي.

كما ذكر أعلاه رفعت وزارة التربية والتعليم شعار تطوير التعليم المهني وربطه باحتياجات سوق العمل وزيادة فرص الإناث والذكور في هذا المجال.



وبدأت الوزارة بالعمل بشكل جدي مع وزارتي العمل والتعليم العالي بالتوجه نحو التعليم المهني لإتاحة الفرصة أمام أعداد متزايدة من الطلبة للانخراط فيه، ومن ثم إلى سوق العمل. واتخذت الوزارة خطوات عملية موجهة بشكل مباشر لصالح الفتيات، تمثلت بفتح المجال أمام الفتيات، وإن كان بصورة محدودة، للالتحاق بالتعليم المهني في كل من الفرع الصناعي والفرع الزراعي. ومحاولة تشجيع الفتيات على الالتحاق في هذا المجال، فقامت على سبيل المثال بتوفير حافلة لنقل الطالبات من الخليل وبيت لحم إلى مدرسة العروب الزراعية الواقعة على الطريق الواصلة بين محافظتي الخليل وبيت لحم. ولا بد من الإشارة هنا للدور المهم الذي لعبته بعض الأطر والمؤسسات النسوية في تعزيز توجه الوزارة لزيادة فرص الإناث في مجال التعليم المهني. وتوضح مقابلة مع زهيرة كمال<sup>11</sup> الدور الذي لعبته إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع بعض العاملين في وزارة التربية والتعليم لفتح صف للفتيات في المدرسة الصناعية الثانوية للذكور في الخليل في برنامج (صيانة أجهزة الحاسوب). فقد شاركت الإدارة ومنذ البداية بطرح الفكرة، وفي نشر الفكرة في صفوف طالبات الصف العاشر وأولياء أمورهن في عدد من المدارس. ونفذت الإدارة عدد من برامج التوعية للمدرسين في المدرسة حول النوع الاجتماعي، وهيأت غرفة ألعاب مغلقة للفتيات. كما عملت على الاتصال بالجهات المانحة لتمويل تنفيذ المشروع.

وبالرغم من هذه الإجراءات، وبالرغم من عدم وجود قوانين وأنظمة تعليمية تحرم الطالبات من الدخول في أي من فروع التعليم المهني السابقة. إلا أن نسبة التحاق الطلبة من كلا الجنسين، والإناث على وجه الخصوص، تبقى متواضعة بدرجة كبيرة. دراسة أبو نحلة (1996) فحصت قضية المساواة في

<sup>11</sup> جرت المقابلة مع زهيرة كمال مدير عام إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في شهر 11 من عام 2002.

الجنس والتعليم المهني في فلسطين. وأوضحت الدراسة أن عملية التشعيب المستخدمة في التعليم الثانوي، بين الأكاديمي والمهني، تبرز قضية التمييز ضد طلبة التخصص المهني بصورة عامة، والطالبات بصورة خاصة. على اعتبار أن طلبة التخصص المهني ينظر لهم على أنهم أقل درجة من طلبة التخصص الأكاديمي. ويضطر طلبة التعليم الثانوي من كلا الجنسين ممن لم يتمكنوا من استيفاء الشروط الأكاديمية التي تحددها الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمعدل والحصول على علامة النجاح في جميع المواد الدراسية، للالتحاق بالتعليم المهني، دون مراعاة لميولهم ورغباتهم. ويحرم طلبة التعليم المهني المدرسي غالباً من الانتقال لأي فرع أكاديمي، ولا يسمح لهم بتاتا الالتحاق في الجامعات، باستثناء جامعتي النجاح الوطنية والقدس المفتوحة، والكلية الجامعية في الخليل بوليتيكنك فلسطين.

إضافة لذلك، تتأثر الإناث عموماً لدى تحديد مسارهن التعليمي بين الأكاديمي والمهني وخياراتهن التخصصية لاحقاً، بعدة عوامل منها: أولاً، توجهات وممارسات العاملين في سلك التعليم، والتي تسهم إلى حد بعيد في تحديد فرص التعليم للطلبة وفرصهم في العمل لاحقاً. ثانياً، توجهات وممارسات عائلات الطالبات والمجتمع المحلي المحيط بالمدرسة. ثالثاً، تتأثر خيارات الطالبات ببعض العوامل المتعلقة بالبنية التحتية للنظام التعليمي مثل قلة عدد المدارس المهنية ومحدودية عدد الصفوف المخصصة للإناث في فروع التعليم الزراعي والصناعي وما يرافقها من مختبرات وملاعب ومكتبات وغيرها. رابعاً، النقص في عدد المدرسين والمدرسات في العديد من التخصصات. خامساً، غياب برامج الإرشاد في التعليم المدرسي التي تشجع الطلبة والطالبات لدخول تخصصات تعتبر حكرًا لجنس دون آخر، وعدم ربط هذه التخصصات في التعليم المدرسي باحتياجات سوق العمل والفرص التي يوفرها. وتبقى توجهات الوزارة محكومة بالتكلفة

العالية لإنشاء المدارس الصناعية والزراعية<sup>12</sup>، في ظل محدودية حصة التعليم من الموازنة العامة للسلطة، وتذبذب قنوات الدعم المالي الخارجي.

يظهر مما سبق سعي وزارة التربية والتعليم لتوفير فرص متساوية للذكور والإناث في التعليم الأكاديمي والمهني، وإن كانت مبادئ الوزارة وسياساتها العامة تفتقر للنص الواضح المباشر لبعده النوع الاجتماعي، وانطلقت الوزارة في رؤيتها من قاعدة أن سياساتها يجب أن تكون محايدة جندياً، وأن بعده النوع الاجتماعي يأخذ مكانه في الإجراءات والبرامج المنفذة في الميدان. وقد جاء ذلك واضحاً في معدلات الالتحاق المتجهة نحو المساواة بين الجنسين وفي مراحل التعليم المدرسي المختلفة، وتراجع نسب التسرب من المدارس في صفوف الإناث بشكل خاص التي حازت على اهتمام إيجابي من الوزارة لم يوازها الاهتمام الموجه لتخفيف نسب تسرب الذكور الناجمة عن الأسباب الاقتصادية والفقر للخروج للعمل. ولكن ضمان تحقيق المساواة العددية بين الذكور والإناث لا تعني بالضرورة المساواة في نوعية الخدمات المقدمة لهم والمعاملة التي يتعرضون لها في غرفة الصف أو في البيئة المجتمعية المحيطة، ويمكن رصد ذلك من خلال تفحص المنهاج المقرر والمطبق في المدارس والممارسات التي يواجهها الطلبة داخل غرفة الصف ومستويات التحصيل العلمي لكل من الذكور والإناث.

#### المناهج والخطط الدراسية وتطبيقاتها العملية

حرصت الجهات السياسية لسلطات الاحتلال الإسرائيلية في إطار اتفاقية أسلو على ضمان حقهم في التدخل في العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً ما له صلة بالمناهج المدرسية، للتأكد من عدم احتوائها على ما يمس بوجود دولة الاحتلال الإسرائيلية، أو التحريض ضدها. فقد نصت المادة الثانية

<sup>12</sup> وردت هذه المعلومات خلال مقابلة مع جميل أبو سعدة مدير عام الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني

من إعلان المبادئ على أن " على السلطة الفلسطينية إبلاغ الإسرائيليين بأسماء الفلسطينيين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستقل إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة....". ونصت المادة المتعلقة بالتعليم من أجل السلام الواردة في نص الاتفاق المرحلي بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، طابا الموقع بتاريخ 1995/9/24 على أن يعمل الطرفان على "تقوية التفاهم والتسامح، ومنع التحريض والدعاية العدائية من قبل المجموعات أو الأفراد". وتعهد الطرفان على أن يعمل نظامهما التعليميان على التقدم في مجال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين (العملة، 1997: 286 و 328). أما على الصعيد الفلسطيني، وقد عملت وزارة التربية والتعليم ومركز تطوير المناهج الفلسطينية المدعوم من اليونسكو على إقرار مناهج فلسطينية موحدة، ومع بداية العام الدراسي 2001/2000، بدأت الوزارة بتطبيق المنهاج الموحد لطلبة الصف الأول والصف السادس في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة. من الصعب في هذه المرحلة تحديد توجهات المناهج الفلسطينية تجاه عملية السلام، ولكن يتوقع الانتهاء من تعميم المناهج الجديدة والموحدة لجميع طلبة التعليم المدرسي في عام 2007. وفي هذه الأثناء يستمر تدريس المناهج الأردنية في الضفة الغربية، والمناهج المصرية في قطاع غزة لطلبة الصفوف التي لم تنجز مناهجها. علما بأن وزارة التربية والتعليم حددت الأهداف المرجوة من تطبيق المناهج والخطط الدراسية الجديدة المتعلقة بالإسهام في تحسين نوعية التعليم المقدم للطلبة، وفي تكريس وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة.

يستشف من المراجعة العامة للخطط الدراسية والمناهج التي أقرتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أنها تمكنت من تخطي بعض السياسات التمييزية بين الجنسين التي تضمنتها المناهج المدرسية الأردنية والمصرية، وما ارتبط بها

من خطط دراسية وبشكل خاص في المواد الدراسية المصنفة كمواد ثانوية (التربية الرياضية، التربية الفنية، التربية المنزلية والتربية المهنية). ففي الوقت الذي أقرت فيه المناهج الأردنية المطبقة في الضفة الغربية تدريس مادة التربية المنزلية للإناث ومادة التربية المهنية للذكور، أقرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية دمج مادة التربية المنزلية في مساق التربية المهنية لكلا الجنسين. وأضافت قضايا الصحة الإنجابية والسكان في مناهج التربية الوطنية، وذلك نظراً لأهميتها ودورها في معالجة قضايا أساسية تمس حياة الفتيات وصحتهن وخصوبتهن مستقبلاً. وأدخلت الوزارة لأول مرة ثلاثة مواضيع لمنهج الصف السابع هي: التكنولوجيا، والنشاط الحر، والتربية المدنية، مع إجراء تعديل على حصص ونسب المواضيع الأخرى، وأضيف للصف الأول مواضيع اللغة الإنكليزية، والنشاط الحر، وموضوع التربية المدنية، التي تُعنى بتعزيز قيم ومفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، ويتوقع أن تتضمن بالتالي نمطا جديدا وإيجابيا لعلاقات وأدوار النوع الاجتماعي.

وتشير بعض الدراسات التي تناولت المناهج القديمة التي يتم تدريسها في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التمييز الفاضح بين الذكور والإناث في النصوص والصور المستخدمة في المناهج (أبو لغد وآخرون، 1997؛ مركز إبداع المعلم، 2001؛ جرباوي، 1993). وتبين الدراسات السابقة أن المرأة لم تكن مشاركا فاعلا في إعداد المناهج، وأن النصوص التي استخدمت في كتب اللغة العربية تناولت شخصيات وتجارب نسائية محدودة مقارنة مع الذكور، وأن الصور والنصوص كانت تظهر النساء بأدوار وأنشطة محدودة وتقليدية وبصورة سلبية في كثير من الأحيان. وتؤكد تلك الدراسات على أن اللغة المستخدمة في غالبية الكتب المدرسية تحدثت بلغة الذكر.

وتبين دراسة جديدة لجرباوي (2002) حول جوانب التمييز ضد المرأة في المناهج الفلسطينية الجديدة للصفين الأول والسادس الأساسيين في كتب اللغة العربية والتربية المدنية والعلوم والرياضيات حدوث بعض التغيير في وجود المرأة ككاتبة وكموضوع وصورة، وكجهة للمخاطبة. التغيير كما تراه الباحثة كان إيجابيا في مجال استخدام الأفعال "الحيادية" في التمرينات والأسئلة والتجارب، وأن هناك مشاركة أعلى للنساء في إعداد بعض الكتب. وتشير لظهور اتجاه جديد لتعزيز الصور والقيم الجديدة تجاه المرأة والخروج من دائرة الصورة القديمة للمرأة وبشكل خاص في كتاب التربية المدنية للصف الأول الأساسي، لكنه اتجاه متذبذب ومتباين من مادة لأخرى. وترى الكاتبة أن كتب العلوم والرياضيات كانت في وضع أسوأ من المناهج الأردنية في بعض الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ومن الصعب هنا أيضا التعميم بأن المناهج الفلسطينية تحمل تمييزا بين الذكور والإناث مشابهها لما تضمنته المناهج الأردنية والمصرية، حيث لا تزال المناهج الفلسطينية الموحدة في بدايتها ولم تشمل جميع الصفوف والمواد.

#### ممارسات وتوجهات الهيئة التدريسية

لا يخضع تغيير الصورة النمطية لكل من الذكور والإناث في المناهج المدرسية لما يرد في المواضيع والنصوص المقروءة فيها، بقدر ما يرتبط أيضا بتوجهات وممارسات القائمين على تدريس المناهج كما تؤكد أبو نحلة (1996). وقد خلصت دراسة شخشير (2000) لدى فحصها المساواة بين الطلبة والطالبات في التعليم المدرسي اللامنهجي في الأراضي الفلسطينية، بأن المناهج المقررة للمساقات الخاصة الأربعة (التربية الفنية، التربية الرياضية، الموسيقى والأنشيد، التربية المهنية)، وما يتبعها من خطط ومقررات لا تحمل أي تمييز بين الطلبة والطالبات. لكن الممارسة العملية أدت لوجود فصل في تدريس معظم الأنشطة الخاصة بمناهج التربية: الرياضية، والفنية، والمهنية، إذ كثيرا ما يرفض الطلبة

الذكور مثلاً وكذلك المدرسون القيام بأنشطة وحدة التربية المنزلية أو أشغال الخياطة. ويبدو التمييز في الممارسة العملية أيضاً في مجال السياسات الإدارية والتربوية، حيث تتعامل الإدارات المدرسية بطرق متباينة حول التزام الطلبة بارتداء الزي المدرسي الموحد مثلاً، إذ تتجه لأن تكون أكثر صرامة في التعامل مع الإناث وبشكل خاص في المدارس المختلطة التي تشكل حوالي ثلث مدارس الضفة والقطاع. ويفرض الأهالي قيوداً على مشاركة الطالبات في أنشطة المسابقات الخاصة والنشاطات الحرة، وتتزايد هذه القيود على الطالبات بشكل خاص في المدارس المختلطة وفي المراحل التعليمية المتقدمة، حيث تحرم الفتيات من المشاركة في الرحلات المدرسية البعيدة، وتتدنى نسبة مشاركتهن في الأنشطة المدرسية المقامة بعد انتهاء الدوام المدرسي. ويمتد تأثير مواقف ومسلكيات المدرسين وإدارة المدرسة لنواحٍ أخرى، فقد تضمنت بعض أوراق العمل اليومية التي يستخدمها المعلمون والمعلمات في الصفوف صوراً ومواقف تمييزية بين الجنسين. وكما ذكر سابقاً، تؤثر ممارسات المدرسين أحياناً بشكل سلبي على خيارات الطلبة عموماً والإناث خصوصاً في تحديد المسارات الأكاديمية والمهنية التي يلتحقون بها.

ومن هنا، اقتضت عملية تحسين نوعية التعليم، وتعديل اتجاهات الهيئة التدريسية ضرورة العمل على تأهيل وتدريب الكادر التعليمي. فبدأت الوزارة بتنفيذ برامج تدريب واسعة لموظفي الجهاز التربوي خارج وداخل الوطن في الفترة ما بين عامي 1995-1998 شملت 28360 موظفاً وموظفة، وقد شملت غالبية العاملين في الجهاز التعليمي الحكومي. غطت هذه الدورات 41 موضوعاً تربوياً وإدارياً وفنياً (قدومي، 2000أ: 19). وقد تم تنفيذ العديد من الدورات الداخلية والخارجية، التي تعنى بتدريب الكادر التعليمي لاعتماد أساليب تدريس جديدة، تشجع الطلبة على تنمية التفكير النقدي والمبدع، والقدرة على اتخاذ القرار وحرية التعبير عن الرأي، والوعي للنوع الاجتماعي وغيرها من القدرات

والاتجاهات. وقد نفذ بعض هذه الدورات بالتعاون مع عدد من المراكز والمؤسسات كمركز إبداع المعلم. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يجر أي تقييم بعد لمدى تبني وتنفيذ الهيئة الإدارية والتدريسية لكل ما تطرقوا له خلال هذه الدورات. من جهة أخرى، غالباً ما تحتاج عملية تغيير الاتجاهات والسلوكيات لوقت وعمل طويل، وقبل كل شيء تتطلب التزاماً جاداً من قبل الهيئات المسؤولة لمتابعة لضمان استمرار عملية التدريب وكفاءتها، في ظل محدودية الموارد المالية، وعدم كفاية الكادر التعليمي وبشكل خاص الجيل الشاب منهم والمستعد لتقبل عملية التغيير.

### التحصيل الدراسي لطلبة وطالبات التعليم المدرسي

إضافة لعملية تعديل المناهج والعمل على تأهيل المعلمين والمعلمات وتعديل اتجاهاتهم، تبنت وزارة التربية والتعليم برامج تربوية تعني برفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة وتقويتهم كبرنامج التعليم المساند و " التعليم المسائي". وذلك بناء على نتائج دراسة قامت بها الوزارة في عام 1999. فقد كشفت نتائج الاختبارات التي أجريت على عينة موسعة من طلبة الصف الرابع في الضفة الغربية وقطاع غزة في كل من مباحث اللغة العربية والعلوم والرياضيات، ضعف التحصيل الدراسي لدى الطلبة، وأن هناك فروقا بين الذكور والإناث في مستوى التمكين<sup>13</sup>. فنسبة الإناث المتمكنات أعلى من نسبة الذكور في مبحثي اللغة العربية والرياضيات، حيث وصلت إلى حوالي 60% للإناث مقابل 40% للذكور في مبحث اللغة العربية، وإلى حوالي 53% للإناث مقابل 47% للذكور في مبحث الرياضيات. فيما جاءت نسب التمكين في صفوف الذكور أعلى من الإناث في مبحث العلوم بواقع 56% للذكور و44% للإناث، ولا يعني ذلك بالضرورة درجة

<sup>13</sup> نسبة التمكين: هي النسبة المعرفة وطنياً، بناء على التوزيع الإحصائي والتحليل الموضوعي لنسبة المهارات اللازم تحقيقها لتحصيل هذا المستوى (وزارة التربية والتعليم، 1999، قديمي، 2000، 13)



ذكاء أو قدرة تحليل منطقي لأي منهما (وزارة التربية والتعليم - مركز القياس والتقييم، 1999).

وتسعى الوزارة لتحسين المرافق الموجودة في المدارس نظراً لما لها من تأثير على مستوى التحصيل الدراسي للطلبة. إذ ما زالت المدارس الفلسطينية تفتقر إلى الكثير من المرافق التربوية كغرف المكتبة والمختبر والرسم والموسيقى ومراكز الحاسوب، فهي محصورة في عدد محدود من المدارس وبالذات المدارس الثانوية. فمن أصل 1767 مدرسة في العام 1999، هناك 498 مدرسة تمتلك مركزاً للحاسوب، أي ربع المدارس فقط. فيما تمتلك حوالي 44% من المدارس (771 مدرسة) غرفة مكتبة، علماً بأن عددهم لم يتجاوز 229 مدرسة في عام 1995. أما المختبرات فلم تتجاوز عدد المدارس المجهزة بها 737 مدرسة في العام 1999 أي حوالي 42%، علماً بأنها وصلت إلى 340 مختبراً في عام 1995 إضافة لذلك تفتقر المدارس الفلسطينية للخدمات الأساسية، مثل توافر المياه بصفة دائمة، والكهرباء والتدفئة. كذلك، الوحدات الصحية (المراحيض) التي تزداد أهميتها في المدارس المختلطة، حيث تعاني الطالبات في المدارس المختلطة من عدم توافر الوحدات الصحية الخاصة والملائمة لهن، وبشكل خاص في تلك المدارس التي كانت معدة بالأصل لاستقبال الذكور. وتفتقر العديد من المدارس للملاعب والأسوار الخارجية والمقاصف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم، 1995؛ وزارة التربية والتعليم، 1999).

من جانب آخر، عملت الوزارة على فصل الصفوف المدمجة في الكثير من المدارس واقتصار القليل منها على صفين فقط في مرحلة التعليم الأساسي الأدنى (1-6). واتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات لتخفيض معدلات عدد الطلبة لكل معلم ومعدلات عدد الطلبة لكل شعبة. إذ تشير المعطيات الإحصائية، إلى استمرار ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم بالرغم من انخفاض هذا المعدل

في الفترة ما بين عام 1995 والعام الدراسي 1999. وقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم إلى 24.2% في مدارس الحكومة، و37.6% في مدارس الوكالة و15.3% في المدارس الخاصة في العام 1999، وكانت هذه المعدلات مرتفعة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. فيما وصل معدل عدد الطلبة لكل شعبة في معدلها العام إلى 38.9% بواقع 37.7% في مدارس الحكومة و44.3% في مدارس الوكالة و25.7% في مدارس الخاصة لنفس العام (وزارة التربية والتعليم، 2000).

بشكل عام، يلاحظ حصول تطورا إيجابيا وإن كان متفاوتا وغير كاف في مجال المناهج الفلسطينية الحديثة للصفين الأول والسادس الأساسيان وأساليب تطبيقهما عموما، وفي مجال تقليص فجوة التمييز بين الجنسين في هذه المناهج سواء كان ذلك على مستوى وجود المرأة ككاتبة أو صورة أو مشاركة في إعداد المناهج أو حتى على مستوى الأدوار والمهن التي صورت فيها المرأة وبشكل خاص في كتاب التربية المدنية للصف الأول الأساسي. وشمل التطور ممارسات واتجاهات الهيئة التدريسية في إطار المدرسة، وكذلك في مستوى باقي الإجراءات المتخذة لرفع مستوى التحصيل المدرسي للطلبة، ولكن هناك حاجة للمزيد من الجهود في هذا النطاق.

### ثالثا: التعليم العالي

يشمل التعليم العالي الدراسة في كليات المجتمع المتوسطة والجامعات. تستوعب الجامعات النسبة الأكبر من الطلبة الناجحين في امتحان الثانوية العامة الملتحقين في التعليم العالي. وفي الوقت الذي تستقطب فيه كليات المجتمع المتوسطة الإناث بنسبة أعلى من الذكور، تستقطب الجامعات الذكور بنسبة أكبر من الإناث.

جدول (7): الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العليا

حسب المرحلة والجنس والسنة

السنة	طلبة كليات التعليم المتوسط				طلبة التعليم الجامعي			
	ذكر	أنثى	المجموع	الإناث%	ذكر	أنثى	المجموع	الإناث%
1990	-	-	-	-	10141	6281	17422	38.3
1995	1842	1980	3822	51.8	21190	15904	37094	42.9
1996	2254	2345	4599	51.0	26533	19643	46176	42.5
1998	2533	2903	5436	53.4	33548	27298	60846	44.9
1999	2388	2769	5157	53.7	35641	30345	65986	46

المصادر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم 5. رام الله 1995، ص. 150 - 151.  
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995 - 1996. رام الله، ص. 227، و243.  
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 3، 1996 - 1997. رام الله، ص. 205، و216.  
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 5، 1998 - 1999. رام الله، ص. 177، و194.  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم، 1999 - 2000. رام الله، ص. 11، و97.

أ. كليات المجتمع المتوسطة

ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع الست عشرة الموزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام الأخيرة. ويتضح من الجدول (7) ارتفاع عدد طلبة كليات المجتمع من 3822 طالباً وطالبة في عام 1995 إلى 5157 في عام 1999، حيث تضاعف عددهم بمقدار 1.4 مرة تقريباً خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. إضافة لاستمرار ارتفاع نسبة الفتيات من المجموع الكلي للطلبة وتضاعفها سنوياً، فقد شكلت الإناث أكثر من نصف طلبة هذه الكليات (53.7%) في العام 1999، مقارنة بـ 51.8% في العام 1995. مما يعني أن الالتحاق

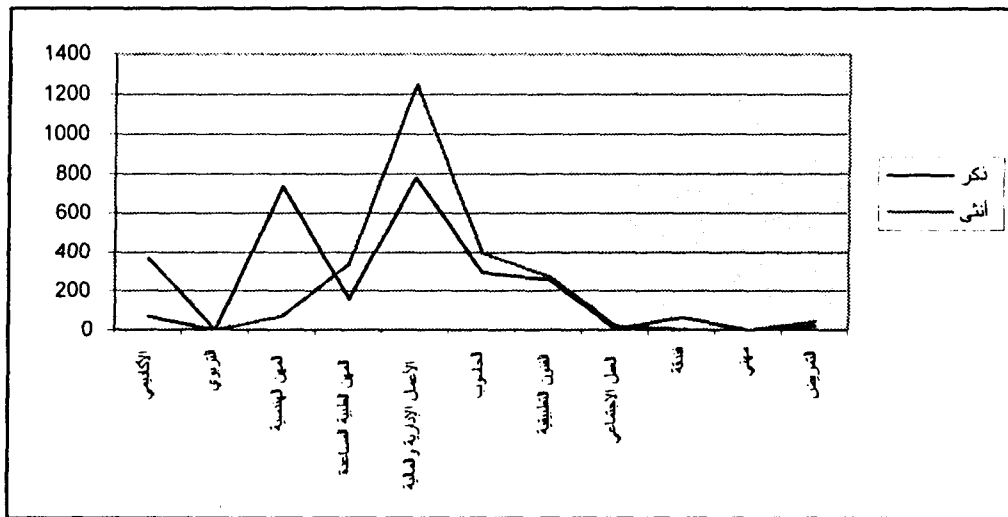
بكلية المجتمع ما تزال تشكل خياراً أساسياً للطالبات وذويهن، وقد يكون ذلك نابعا من عدة أسباب منها: أولاً: أسباب أكاديمية، تمس كلا الجنسين تتعلق بشروط القبول المرنة لكلية المجتمع قياساً بشروط الجامعات من حيث معدل الشهادة الثانوية. ثانياً: أسباب اقتصادية، تتعلق بمدة الدراسة وتكلفتها، مقارنة بمدة الدراسة الجامعية وأقساطها، إضافة لذلك، تقدم كلية المجتمع التابعة لوكالة الغوث الدولية تعليماً مجانياً للطلبة الذين يمتلكون بطاقة لاجئ، وتفرض الكليات الحكومية أقساطاً مخفضة، وتعفي بعض الحالات كأبناء الشهداء والمعطلين من دفع الرسوم (وزارة التعليم العالي، 2002). ثالثاً: عوامل ثقافية اجتماعية فوجود كليات خاصة للفتيات تفضلها الأسرة على الكليات المختلطة، ويدل على ذلك، استيعاب كلية فلسطين التقنية وكلية مجتمع المرأة الموجودتين في رام الله المخصصتين للفتيات 46% من مجموع الطالبات الملتحقات في كليات المجتمع في عام 1999، أي ما يقارب نصف طالبات كليات المجتمع. كذلك تميل طالبات كليات المجتمع للالتحاق بالكليات القريبة من أماكن سكنهن بصورة أكبر من الذكور، باستثناء تلك الكليات المخصصة للفتيات وتوافر أماكن السكن الداخلية للطالبات مثل كلية فلسطين التقنية للبنات - رام الله، وكلية مجتمع المرأة رام الله (دائرة الإحصاء الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996؛ وزارة التعليم العالي، 2000).

يلتحق الطلبة ذكورا وإناثا في المرتبة الأولى في برنامج الأعمال الإدارية والمالية يليها برنامج المهن الهندسية. فقد شكل الطلبة الملتحقون فيهما 55.1% من مجموع طلبة الكليات في العام 1999، ويبدو أن هناك تزايداً في توجه الطلبة للالتحاق بهذه البرامج إذا ما علمنا أن نسبتهم شكلت 48.7% فقط من مجموع طلبة الكليات في العام 1996. وجاء تخصص الحاسوب في المرتبة الثالثة في خيارات الطلبة، ولكن تراجعاً قد طرأ على نسبة الطلبة الملتحقين فيه من 14.8% في عام 1996 إلى 13.4% في عام 1999، وبشكل خاص في

صفوف الذكور. كذلك يلاحظ ارتفاع عدد الطلبة الملتحقين في برنامج المهن الطبية المساعدة، فيما تراجع اتجاه الطلبة لكل من البرنامج الأكاديمي والتربوي المعنية بإعداد المعلمين، وانخفضت نسبة الطلبة الملتحقين فيهما من حوالي 17% من مجموع طلبة الكليات في عام 1996 إلى 8.5% فقط من مجموع طلبة كليات المجتمع في عام 1999، خاصة في صفوف الطلبة الذكور. وقد يشير هذا التراجع في عدد الطلبة الملتحقين في مجال العلوم التربوية والأكاديمية لتراجع اهتمام الجهات التعليمية العليا في هذه المجالات لصالح البرامج التقنية التي باتت تحوز على اهتمام عال من قبل متخذي القرارات في وزارة التعليم العالي والكليات بهدف التماشي من متطلبات سوق العمل، الأمر الذي بات يتطلب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين التقنية المطلوبة لسوق القطاع الخاص والاحتياجات المجتمعية والإنسانية في مجال العلوم التربوية والأكاديمية (شكل 3، الملحق/ جدول 3).

شكل (3): توزيع طلبة كليات المجتمع العصرية

حسب التخصص والجنس في عام 1999



وفي مجال فجوة النوع الاجتماعي، يلاحظ تزايد التحاق الإناث في جميع التخصصات والبرامج وينسب متفاوتة، باستثناء برنامج الفندقة الذي شهد تراجعاً في نسبة الفتيات الملتحقات فيه من 15.2% إلى 5.9% من مجموع طلبة البرنامج، وكذلك البرامج التربوية والمهنية التي لم يلتحق بها أي من الجنسين. وكانت أعلى نسبة التحاق للفتيات في البرنامج الأكاديمي، حيث شكلن حوالي 80% من طلبة البرنامج خلال العامين 1996 و1999، بالرغم من تدني نسبة الطلبة الملتحقين فيه (8.5%). يليه برنامج العمل الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة الطالبات الملتحقات فيه من 61.4% في عام 1996 إلى 80.8% في عام 1999. وتبرز الفجوة الأساسية بين الجنسين في مجال العلوم الهندسية التي اعتبرت لسنوات طويلاً حكراً على الذكور، ولكن تغييراً طفيفاً طرأ في هذا المجال فقط ارتفعت نسبة الطالبات الملتحقات في هذا البرنامج من 8.3% من مجموع طلبة هذا البرنامج في عام 1996 إلى 8.8% في العام 1999 (الملحق/ جدول 3).

#### ب. الجامعات والكليات الجامعية

تشير المعطيات الإحصائية لتزايد عدد طلبة الجامعات بما فيهم طلبة الدراسات العليا في الفترة ما بين عام 1995-1999، حيث تضاعف عدد الطلبة حوالي 1.8 مرة في عام 1999 عما كان عليه في عام 1995، فقد ارتفع عددهم من 37094 طالباً وطالبة في عام 1995 إلى 65986 طالباً وطالبة في العام 1999. ويعني ذلك استمرار تفضيل الطلبة الالتحاق بالتعليم الجامعي بدرجة أعلى من الالتحاق في التعليم المتوسط في كليات المجتمع، حيث يتوزع طلبة الجامعات على 12 جامعة رسمية وكلية جامعية في الأراضي الفلسطينية ثلاثة منها في قطاع غزة، في برامج البكالوريوس، وبعضهم في برامج الماجستير والدبلوم العالي. ويتضح من الجدول السابق (7) أن وضع الإناث في الجامعات يختلف عن

وضعهن في كليات المجتمع المتوسطة، من حيث نسبتهم مقارنة بعدد الذكور التي لم تزد في أحسن أحوالها في عام 1999 عن 46% من مجموع طلبة الجامعات الفلسطينية. وربما يعكس انخفاض عدد الطالبات في الجامعات للتميز الذي يمارسه ذوو الطلبة بين الذكور والإناث، حيث يميل الأهل للاستثمار بصورة أكبر في تعليم الذكور الجامعي المرتفع التكاليف باعتبارهم المسؤولين عن إعالة أسرهم ورعاية ذويهم في كبرهم، فيما يتجهون لتعليم الفتيات بنسبة أكبر في كليات المجتمع المنخفضة التكاليف نسبياً، يضاف لذلك بعض المعوقات الاجتماعية والثقافية، المتعلقة بمتطلبات انتقال الفتيات للسكن والدراسة في أماكن بعيدة عن أماكن سكنهن.

على صعيد آخر، برزت فروق جلية في طبيعة التخصصات التي يتجه إليها كل من الذكور والإناث. إذ يتضح أن الاتجاه الأساسي لطلبة الجامعات هو الالتحاق في كليات الآداب والتربية والتجارة والاقتصاد التي استوعبت حوالي 59% من مجموع طلبة الكليات الجامعية في عامي 1995 و1999. ففي الوقت الذي شهد فيه العام 1999 ارتفاعاً في أعداد الطلبة الملتحقين في كلية التجارة وإدارة الأعمال من 18.7% في العام 1995 إلى حوالي 25% في العام 1999 نسبة لمجموع طلبة الجامعات الفلسطينية. تراجعت نسبة الطلبة الملتحقين في كلية التربية والآداب من 41% في عام 1995 إلى 34% فقط من مجموع الطلبة في عام 1999. إضافة لذلك، ارتفع عدد الطلبة الملتحقين في كل من كليات الحقوق والتنمية الاجتماعية والأسرية، وكذلك في كليات أنظمة معلومات الحاسوب والهندسة والطب وإن كان بنسب بسيطة.

وفيما يخص الفتيات، يلاحظ من الملحق جدول (4) ارتفاع نسبة الفتيات الملتحقات في غالبية الكليات باستثناء أنظمة معلومات الحاسوب والحقوق والتنمية الاجتماعية والأسرية التي شهدت تراجعاً في نسبة الطالبات الملتحقات من

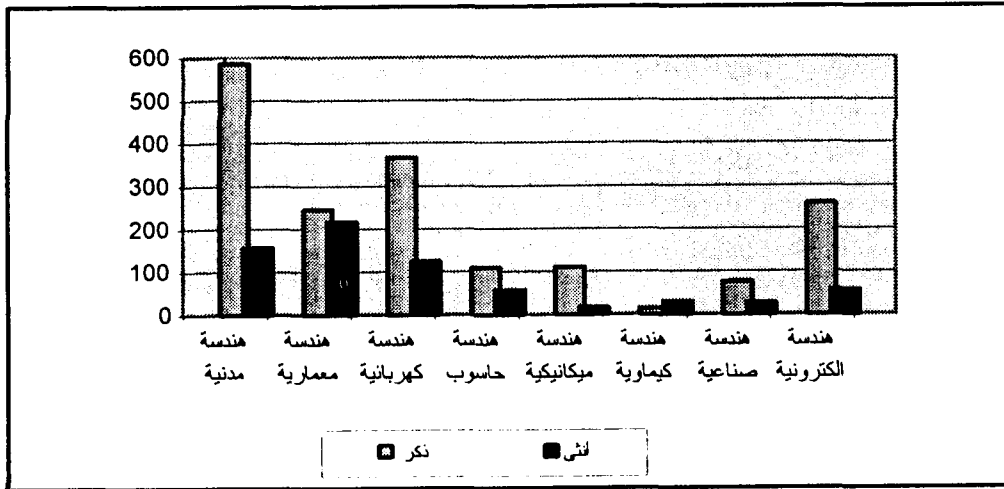
مجموع الطلبة المنتحقين فيها. وكان التراجع الأكثر حدة في مجال التنمية الاجتماعية والأسرية، حيث انخفضت نسبة الفتيات من 69% من مجموع طلبة الكلية في عام 1995 إلى 37.4% في عام 1999. ويعود السبب في هذا الانخفاض لتزايد إقبال الطلبة الذكور على الالتحاق في مجال التنمية الاجتماعية، حيث ارتفع عددهم من 93 طالبا إلى 2128 طالبا لنفس الفترة، وقد يرتبط ذلك بفرص التوظيف التي وفرتها وزارة التربية والتعليم في مجال الإرشاد المدرسي. على صعيد آخر، استمرت نسب الالتحاق العالية للفتيات في كليات التربية والآداب، حيث شكلن ثلثي طلبة هذه الكليات تقريبا. وطرأت زيادة واسعة على نسبة الطالبات المنتحقات في كلية أصول الدين التي ارتفع عدد المنتحقات فيها من 51.4% في عام 1995 إلى 72% في عام 1999، وكذلك كلية الشريعة والدراسات الإسلامية التي ارتفعت من 21.7% إلى 52.4% لنفس الفترة. فيما استمرت نسب الالتحاق المتدنية للفتيات في كل من كليات الزراعة بواقع (17.6%) والحقوق (24%) وأنظمة معلومات الحاسوب (25.6%) والهندسة (28.2%) (الملحق جدول 4). ويؤشر ذلك لمحدودية التغير الحاصل في نوع التخصصات التي تلتحق فيها الفتيات، إذ ما زالت، تتجه بنسب كبيرة لتلك التخصصات التي تؤهلها للقيام بمهام مرتبطة بدورها الإنجابي، وتكرس الأدوار التقليدية لكل من الذكور والإناث. الأمر الذي ينعكس سلبا على نوعية ومجالات العمل المتاحة أمامهن في سوق العمل الفلسطيني.

وتشير المعلومات التفصيلية لوجود تمايز بين الذكور والإناث داخل الكلية الواحدة، فعلى سبيل المثال، يوضح الشكل (4) الفروقات في توجهات طلبة الهندسة من الجنسين، حيث تتجه الفتيات للدراسة في الهندسة المعمارية والهندسة الكيماوية، حيث شكلن 46.9% من طلبة الهندسة المعمارية و 68.2% من طلبة الهندسة الكيماوية. في المقابل، يتجه الذكور لدراسة الهندسة الميكانيكية



والإلكترونية بنسبة أكبر من الفتيات، فشكوا 86.7% من طلبة هندسة الميكانيكا و82% من طلبة الهندسة الإلكترونية. ويؤشر ذلك لاستمرار توجه الفتيات للدراسة في المجالات البعيدة عن العمل الميداني أو تلك المتعلقة بأعمال الميكانيكا والمهن التقنية، وذلك تماشياً مع النظرة التقليدية للأعمال التي يمكن أن يقوم بها كل من الذكور والإناث.

الشكل (4): توزيع طلبة كليات الهندسة الجامعية  
حسب الدائرة والجنس في العام 1999

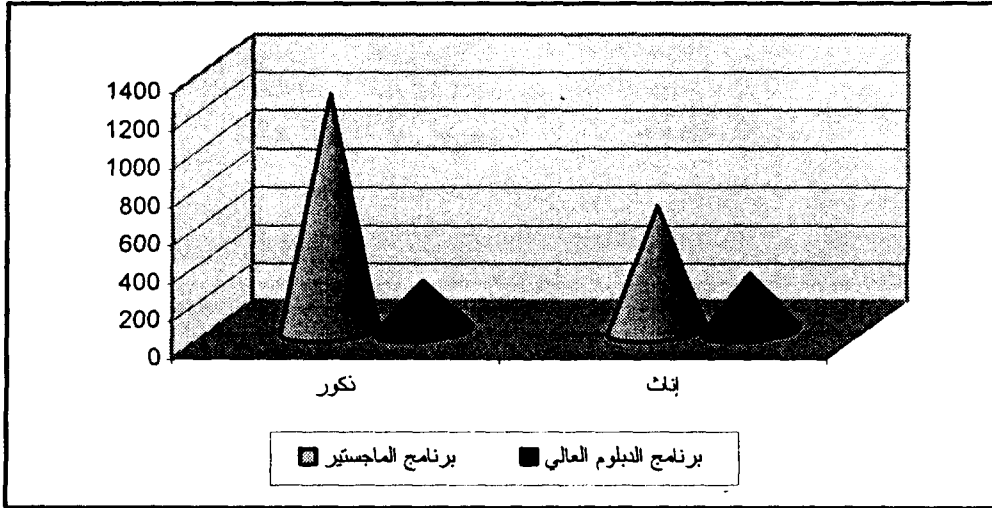


المصدر: وزارة التعليم العالي، 2000. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني لعام 1999 - 2000، ص 15 - 33

وفي مجال الدراسات العليا (الماجستير والدبلوم العالي)، فقد شهدت هذه الدراسات توسعاً كبيراً على صعيد عدد الطلبة والتخصصات المتوافرة. فارتفع عدد طلبة الدراسات العليا من 631 طالباً وطالبة في عام 1996 إلى 2455 طالباً وطالبة، منهم 1893 يدرسون في برامج الماجستير في عام 1999 موزعين على حوالي 17 برنامجاً دراسياً (هناك تشابه بين بعض البرامج)، شكلت الإناث 34.7% تقريباً من مجموع طلبة الماجستير. إضافة إلى 562 طالب وطالبة

يدرسون في 6 برامج بدرجة دبلوم عالٍ، تركز معظمهم في برنامج التربية. وقد شكلت الإناث ما نسبته 53.4% من مجموع طلبة الدبلوم العالي.

شكل (5) توزيع طلبة الدراسات العليا لعام 1999 حسب الجنس والبرنامج



المصدر: وزارة التعليم العالي، 2000. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني لعام 1999 - 2000، ص 40 - 42

وكما هو واقع الحال في مسألة التحاق الذكور والإناث في كليات المجتمع المتوسطة والتعليم الجامعي، يلاحظ ارتفاع نسبة الفتيات الملتحقات في برامج الدبلوم العالي وتدنيها في برامج الماجستير، فيما ترتفع نسبة التحاق الذكور في برامج الماجستير وتندني في كليات المجتمع المتوسطة. وفي الوقت الذي ترتفع فيه نسب التحاق الفتيات في برامج العلوم الإنسانية والتربية لكل من برامج الماجستير والدبلوم العالي، ترتفع نسب التحاق الذكور في العلوم الإدارية والهندسية.

مع توليها لمسؤوليات التعليم العالي في عام 1996، عملت وزارة التربية والتعليم العالي على إحداث تغيير في مجال التعليم العالي. فبدأت بوضع

السياسات العامة لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، سواء تلك التابعة للحكومة، وكذلك كليات المجتمع الخاصة، وتلك التابعة لوكالة الغوث. وعملت على إعداد قانون التعليم العالي القانون رقم (11) لسنة 1998 الذي أقره المجلس التشريعي. وأسهمت الوزارة لاحقاً في إقرار مجلس التعليم العالي، وشجعت مؤسسات التعليم العالي على توسيع البرامج التدريبية المتوافرة من حيث النوعية وحقول التخصص التي تطرحها، كما حاولت العمل على ضمان عدم ازدواجية في التخصصات التي تقدمها وعدم التعارض فيما بينها. ويلاحظ أن سياسات وقانون التعليم العالي اتسمت بالحياد تجاه النوع الاجتماعي، بل يمكن وصف القانون بأنه أعمى جندياً، حيث لم يورد أي نص يتحدث عن ضمان عدم التمييز على أساس الجنس، ولم يورد أية تعاريف تحدد فيها مضمون كلمة طالب. ناهيك عن وجود أية نصوص تعني بتدخلات معينة إيجابية لصالح النساء.

وعلى أرض الواقع يلاحظ اتجاه الجهات التعليمية المعنية بالتعليم العالي لإعطاء اهتمام متزايد ببرامج التعليم التقني والعلوم والتكنولوجيا بهدف تأهيل الخريجين من الطلبة للالتحاق في سوق العمل كتقنيين من مختلف التخصصات، كالحاسوب والمهن الهندسية. فقد تضمنت مسودة استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية خاصة في التعليم والتدريب المهني والتقني (وزارة التعليم العالي، 2002). ووسعت الكليات الحكومية مثلاً، وفي مقدمتها كلية فلسطين التقنية للبنات في رام الله برامجها التعليمية لتشمل التخصصات التقنية والمهنية إلى جانب البرامج الأكاديمية (كليات فلسطين التقنية/ كلية رام الله للبنات، 2000). وليس واضحاً إن كانت هذه الجهات تأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على التوازن مع التخصصات التربوية والأكاديمية المعنية بإعداد المعلمين والتربويين، وبتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني لمثل هذه التخصصات. وربما يرتبط ذلك إلى حد بعيد باتجاه السياسات التعليمية العامة للتوافق مع

السياسات التنموية والاقتصادية العامة للسلطة المتجهة لسياسات السوق الحرة والقطاع الخاص.

بشكل عام، استمرت سياسات وشروط القبول في المعاهد والجامعات على وجه التحديد بتشكيل إحدى أهم العوامل المهمة في تحديد فرص الطلبة بالالتحاق في التعليم العالي، فما زالت معدلات امتحانات الشهادة الثانوية تُعد المقياس الأساسي لقبول الطلبة. علماً بأن بعض الجامعات قامت بإدخال بعض التعديلات على الأسس العامة للقبول والالتحاق في الجامعة، فبدأت جامعة بيرزيت على سبيل المثال تأخذ بعين الاعتبار علامات الطلبة المدرسية في المرحلة الثانوية (جامعة بيرزيت، 2001). وما زال نظام التفرغ المتبع في التعليم الثانوي يؤثر على فرص الطلبة في اختيار كلياتهم وتحديد تخصصاتهم، بغض النظر عن ميولهم ورغباتهم. فطلبة الفرع العلمي يتمتعون بفرص الالتحاق بأي من كليات التعليم العالي، فيما يحرم طلبة الفرع المهني من الالتحاق في معظم الجامعات مع بعض الاستثناءات لبعض الفروع المهنية في بعض الجامعات مثل جامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة وبوليتكنيك الخليل. ويحرم طلبة الفرع الأدبي من الجنسين من الالتحاق بكليات الطب والعلوم والهندسة وغيرها من التخصصات المتعلقة بالعلوم التكنولوجية والتقنية. ولكون الإناث ما زلن يشكلن أكثر من نصف طلبة الفرع الأدبي حتى عام 1999، فهذا يعني أنهن أكثر تضرراً من تأثيرات سياسات التفرغ. ويسهم ذلك إلى جانب غيره من العوامل في استمرار معاناة الفتيات من حصرهن في تخصصات محدودة تساعدن على العمل في بعض المهن المرتبطة بدورهن الإنجابي وامتداداته كالتعليم والعمل الاجتماعي والمهن الطبية المساعدة، فيما تتنوع وتعدد التخصصات المتاحة للرجل ليتمكن من الدخول لسوق العمل، باعتباره المعيل للأسرة. ويزداد وضع المرأة سوءاً في ظل محدودية فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني، إذ توضح سلسلة

مسوحات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية مازالت منخفضة ولم تتجاوز 12.5% في أحسن أحوالها في الأعوام الأخيرة.

مما يعني أن سياسات القبول في الجامعات والمعاهد، وإن كانت لا تنص على وجود تمييز بين الطلبة، إلا أنها لا تزال تخضع لمعايير وشروط تؤدي للتمييز بين الجنسين في ظل النظام التعليمي المدرسي الحالي. ونتيجة لغياب السياسات التي تتعلق بالربط بين سوق العمل ومخرجات التعليم المتوسط والجامعي يعاني خريجو هذه المؤسسات من البطالة بشكل متزايد باستثناء بعض الفترات نتيجة لتأثير عوامل سياسية كمرحلة تأسيس مؤسسات السلطة الوطنية.

من ناحية أخرى، قد يسهم توجه الجامعات لتوفير برامج الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه<sup>14</sup> محليا في جسر الفجوة بين الذكور والإناث في مجال الكفاءات العلمية العليا، فقد حد عدم توافر التعليم لما بعد شهادة البكالوريوس في الأراضي الفلسطينية في الماضي من فرص الإناث في الحصول على درجة الماجستير وما بعدها، نظرا للصعوبات والقيود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تفرض عليهن تجاه مسألة السفر للتعليم في الخارج. ولكن هناك حاجة لتقييم مستوى هذه البرامج ولطبيعة التخصصات التي توفرها.

على صعيد آخر، بالرغم من سعي بعض الجامعات والمؤسسات المجتمعية والخيرية لاستخدام معيار الوضع الاجتماعي لتخفيض نسبة من الأقساط أو توفير صناديق إقراض وتقديم مساعدات للطلبة<sup>15</sup>، وتوفير بعض المنح الدراسية من قبل الحكومة لأوائل الطلبة وغيرهم من الفئات. ومع ذلك، ما تزال التكاليف

<sup>14</sup> منحت جامعة النجاح الوطنية شهادة الدكتوراه في الكيمياء (وزارة التعليم العالي، 2000)

<sup>15</sup> من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول حجم المساعدات والمنح المقدمة للطلبة خلال الفترة التي تناولها التقرير لتعدد جهات الدعم.

المرتفعة للتعليم في مؤسسات التعليم العالي، وبالأخص في الجامعات في الأراضي الفلسطينية (نسبة لمستوى الدخل المتدني)، تحد من فرص الطلبة والطالبات من فئات الدخل المتدنية من الالتحاق في التعليم الجامعي، وبالتحديد الفتيات. ويلاحظ تزايد تكاليف التعليم بشكل مستمر في العديد من المجالات مثل القسط الجامعي، تكاليف السكن، تكاليف المواصلات، تكاليف المأكل والمصروفات الشخصية. وقد يعزز ظهور ما يسمى بالتعليم الموازي في بعض الجامعات من عملية التمييز الطبقي بين الطلبة بشكل عام، حيث يصبح التعليم متاحا لمن هو قادر على دفع تكاليفه المرتفعة، بالرغم من عدم استيفاء الطالب لشروط القبول الأكاديمية المتمثلة بالحد الأدنى للمعدلات المعتمد في الوضع العادي. في هذه الأجواء ظهرت بعض المبادرات من قبل جهات نسوية لتقديم مساعدات موجهة للفتيات لتمكينهن من الاستمرار في التعليم العالي. ولكن تستمر المخاوف من إمكانية ارتفاع تكاليف التعليم، خاصة وأن المنحى العام للجهات المعنية بالتعليم العالي وكما يستشف من قانون رقم (11) لسنة 1998 المتعلق بالتعليم هو الميل لزيادة حصة القطاع الخاص في توفير خدمات التعليم. مما قد يعني زيادة العقوبات التي تجر من إمكانية انخراط ذوي الدخل المحدود في التعليم العالي وفي مقدمتهم الفتيات.

وبالرغم من الارتفاع في عدد الطالبات الملتحقات في التعليم الجامعي مقارنة مع الذكور واتجاه فجوة النوع الاجتماعي للتلاشي بين الجنسين على صعيد المؤشرات الكمية. إلا أنه من الصعب اعتبار مؤشرات التعليم العالي في الأراضي المحتلة كافية لرصد الفروقات بين الذكور والإناث في مجال التعليم، إذ تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكما ذكرنا سابقا إلى ارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الخارج مقارنة بالإناث. ويبدو أن هناك توجها متزايدا لدى الأسر مرتفعة الدخل لإرسال أبنائها الذكور للدراسة في الخارج.

## رابعاً: العاملون والعاملات في قطاع التعليم

يتباين وضع كل من النساء والرجال العاملين في سلك التعليم المدرسي والجامعي على مستويين، أولاً من حيث المشاركة وعدد العاملين في مختلف المراحل التعليمية، وثانياً، من حيث مؤهلاتهم التعليمية. يوضح جدول (8) الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعداد العاملين في التعليم المدرسي في الفترة ما بين عامي 1995 و1999 شملت جميع مراحل التعليم المدرسي وتركز معظمها في العاملين في التعليم الأساسي.

اقتصرت التعليم ما قبل المدرسي بالغالب على الإناث. فنجد أن النساء شكلن 98.5% من مجموع معلمي ومعلمات رياض الأطفال في عام 1999 وهي مقارنة لما كان عليه الوضع في عام 1995. ويلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى المرحلة التعليمية تبدأ الفجوة بين الذكور والإناث بالاتساع لصالح الذكور، خاصة في التعليم الجامعي. ففي مرحلة التعليم الأساسي خاصة الصفوف الأولى لا تزال النساء تتجه وتوجه للعمل في هذه المرحلة باعتبارها امتداداً للدور الإنجابي المنوط بهن اجتماعياً، ويرتبط العمل في مراحل التعليم الأولى كما في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي بتدني الأجور والمكانة الاجتماعية مقارنة بمراحل التعليم الثانوي وما يليه. أما في التعليم الثانوي فيلاحظ ارتفاع نسبة الإناث العاملات في هذه المرحلة، فقد بتن يشكلن 33.3% من مجموع مدرسي هذه المرحلة في العام 1999، مقارنة ب 14.6% في عام 1995/1996، ويعود ذلك في بعض أسبابه لسياسات الوزارة القائمة على زيادة عدد صفوف التعليم الثانوي للإناث خاصة الفرع العلمي منه، إضافة لاتجاه الوزارة لفصل المدارس الثانوية عن المدارس الأساسية.

جدول رقم (8): توزيع الهيئة التدريسية في التعليم المدرسي

حسب المرحلة والجنس والعام

2000/1999				1996/1995				المرحلة الدراسية
الإناث%	المجموع	أنثى	ذكر	الإناث%	المجموع	أنثى	ذكر	
98.5	3618	3564	54	98.1	1360	1334	26	ما قبل المدرسة
51.5	21485	11072	10413	48.2	14625	7052	7573	الأساسية
33.3	999	333	666	14.6	323	47	276	الثانوية
47.6	11342	5393	5948	42.6	6603	2811	2792	الأساسية والثانوية
54.4	37443	20362	17081	49.1	22911	11244	11667	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم. 1996. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995-

1996. رام الله، ص 114.

وزارة التربية والتعليم. 2000. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6، 2000 / 1999. رام الله، ص 65 وص

130.

ولم تزد نسبة النساء عن 14.3% من مجموع مدرسي ومدرسات كليات المجتمع المتوسطة والجامعات في عام 1998. وربما يرتبط انخفاض نسبة مشاركتهن في التعليم العالي بمحدودية عدد النساء الحاصلات على مؤهلات تعليمية عالية من ماجستير فما فوق كما اتضح من الجدول (2)، إضافة لاعتبار التدريس في التعليم العالي يقع في إطار الأعمال التخصصية الذكورية التي يفترض أنها أكثر ملاءمة لأدوار الرجال وفقا للتقسيم الجنسي للعمل الذي يضع الرجال في الوظائف العليا ذات الأجور المرتفعة. جدول (8، 9).

ولا تزال الإناث المدرسات في جميع مراحل التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي والعالي أقل من حيث مستوى المؤهل التعليمي من الذكور، وذلك بالرغم من التقدم الحاصل في مستوى مؤهلاتهن التعليمية. إذ تشكل مدرسات التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي 86.2% من مجموع حملة الشهادة الثانوية فما



دون في عام 1999 وهي أعلى مما كانت عليه في عام 1995، علما بأن نسبة كبيرة منهن يتواجدن في رياض الأطفال. ولم تزد نسبة المدرسات الحاصلات على شهادة الدكتوراه في كليات المجتمع والجامعات المحلية عن 6.4% من مجموع المدرسين والمدرسات الحاصلين على نفس المؤهل العلمي في هذه الكليات والجامعات. يتوقع أن يساعد توفر برامج الماجستير والدبلوم العالي المقدمة في الجامعات المحلية على رفع كفاءة المدرسات في التعليم المدرسي وتقليص الفجوة بين الإناث والذكور على مستوى المؤهلات التعليمية، ورفع نسبة مشاركة النساء في الهيئات التدريسية لكليات المجتمع المتوسطة والجامعات الفلسطينية.

جدول رقم (9): توزيع أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين في كليات المجتمع المتوسطة والجامعات الفلسطينية حسب المؤهل والجنس والعام

1999/1998			1996/1995			المؤهل التعليمي
إناث %	إناث	ذكور	إناث %	إناث	ذكور	
25.5	123	359	22.8	99	336	بكالوريوس
31.3	5	11	0	0	5	دبلوم عال
16.2	120	623	14.4	83	495	ماجستير
6.4	56	826	6.2	40	609	دكتوراه
14.3	2123	304	13.3	222	1445	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. 1996. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 2، 1995-1996. رام الله، ص 236 و 254.  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم، 1999 - 2000. رام الله، ص.

ويبدو التمييز أكثر وضوحا بين الذكور والإناث في بعض مجالات الحقوق النقابية والمطلبية ومستويات المعيشة وفرص التدريب وشغل المناصب العليا في الواقع العملي في بعض مراحل التعليم. نظريا لم تمييز القوانين

والأنظمة التي تحتكم إليها مؤسسات التعليم بمختلف مراحلها وجهات إشرافه بين الجنسين. كما هو الحال في مؤسسات التعليم المدرسي والتعليم العالي الحكومية التي يخضع العاملون فيها لقانون الخدمة المدنية. وكذلك العاملون في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الذين يحتكمون لقوانين وأنظمة الوكالة. ومؤسسات التعليم ما قبل المدرسي والمدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية العليا الخاصة والعامية الخاضعة لقانون العمل بدرجات مختلفة ولأنظمتها الخاصة لتنظيم علاقة المؤسسة بالعاملين فيها. ولكن التمييز يظهر أساساً في مجال الممارسة والتطبيق العملي لهذه القوانين والأنظمة وإن اختلفت حدة وصورة هذا التمييز بين مراحل التعليم المختلفة، فعلى سبيل المثال، تتركز الإناء في المراحل التعليمية التي تتميز بأجور متدنية كرياض الأطفال.

وكما ذكر سابقاً يقتصر العمل في رياض الأطفال بالغالب على الإناء، ويتسم هذا القطاع بمحدودية الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والخاصة، بما فيها اتحاد نقابة معلمي المدارس الخاصة، لبلورة سياسات وسبل متابعة واضحة لضمان حصول العاملين في التعليم ما قبل المدرسي على حقوقهم الواردة في بنود قوانين العمل السارية<sup>16</sup>. الأمر الذي أسهم في تدني الرواتب وتدني القيمة الاجتماعية المعطاة لمعلمات هذه المرحلة. إضافة لذلك تفقر العديد من العاملات في هذه المرحلة، وكذلك العديد من العاملين في عدد من المدارس الخاصة الاستثمارية للحقوق النقابية والمطلبية، كخدمات التوفير، إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، التأمين الصحي وغيرها من الحقوق. ويتوقف تحصيل هذه الحقوق بالغالب على مدى قوة التنظيم النقابي

---

<sup>16</sup> . خضع العاملون في القطاع الخاص لقانون العمل الأردني رقم (21) لسنة 1960 وتعديلاته في محافظات الضفة الغربية، فيما خضع العاملون في محافظات قطاع غزة لقانون العمل الفلسطيني رقم (16) لعام 1964 وتعديلاته. وبتاريخ 2000/4/30 تمت المصادقة على قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 الموحد لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وبتاريخ 2001 /12 /25 فقط بدأ سريان مفعول القانون (الوقائع الفلسطينية، 2001).

للهيئات التدريسية العاملة في هذه المؤسسات. ولا تزال وزارة التربية والتعليم تلقي بأعباء التعليم ما قبل المدرسي على عاتق القطاع الخاص تحت ذريعة عدم قدرة الوزارة على تحمل جميع أعباء التعليم.

أما على صعيد العاملين في قطاع التعليم الحكومي التابع لوزارة التربية والتعليم فقد تضمنت نصوص قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998<sup>17</sup> عدم التمييز بين الذكور والإناث من العاملين والعاملات في قطاع التعليم، سواء كان ذلك على مستوى المساواة في الأجور أو مستوى التوظيف أو على مستوى الحقوق والواجبات عموماً. في الواقع لم يتم تطبيق قانون الخدمة المدنية بالكامل، إذ يشير بشناق (2002) إلى قيام السلطة بتعليق تنفيذ بعض جوانب الشق الإداري للقانون، وبخاصة تلك المتعلقة بإعادة ترتيب درجات الموظفين التي أثارت ضجة واسعة في صفوف الموظفين لعدم دقتها. كما أشار لتعليق تنفيذ الشق المالي بكامله نظراً لعدم توافر الأموال اللازمة لتطبيق جدول الرواتب الجديد وفقاً لما ذكرته بعض الجهات المسؤولة. وقد أدى عدم الالتزام بتطبيق قانوني العمل والخدمة المدنية إلى استمرار معاناة العاملين والعاملات في قطاع التعليم العام، وبشكل خاص في مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي وبعض المؤسسات الخاصة والمدارس الحكومية. ويلاحظ التدهور في أوضاعهم المعيشية، نظراً لتدني رواتبهم في ظل الارتفاع المتوالي لنسب غلاء المعيشة وانخفاض قيمة الشيكال الإسرائيلي. فقد وقعت رواتب غالبية معلمي المدارس الحكومية على تخوم حد الفقر، حيث يصل راتب المعلم في المدارس الحكومية لحوالي 1600 شيكل تقريباً (عساف، 2001: 152؛ قدومي، 2000)، فيما حدد تقرير الفقر لعام 1998 خط الفقر بـ 1390 شيكل شهرياً، ووصل خط الفقر المكافئ لعام 2000

<sup>17</sup> خضع موظفو جهاز التربية والتعليم الحكومي لقانون الخدمة المدنية الأردني رقم (23) لسنة 1966 في الضفة الغربية، ولقانون "أسس الخدمة العامة لسنة 1998" في محافظات القطاع. وفي عام 1998 جرى إقرار قانون الخدمة المدنية رقم (4) الفلسطيني الموحد للضفة الغربية وقطاع غزة.

إلى 1622 شيكل شهريا لأسرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001ب). وتبرز مجالات التمييز الأساسي في مجال العلاوات الاجتماعية وفي نسبة الحسم الضريبي، إذ تشير المعطيات الأولية إلى أن المعلمات المتزوجات اللواتي لا يعمل أزواجهن في الجهاز الحكومي أو أي من موظفات القطاع الحكومي لا يحصلن على العلاوات الاجتماعية المقررة للموظفين الذكور المتزوجين، أو تلك المتعلقة بالأطفال. وتبرز بعض الحالات الاستثنائية هنا وهناك لبعض الأرمال والمطلقات. ولا تزال نسبة الحسم الضريبي من الراتب الشهري للمدرسات المتزوجات تتشابه مع نسبة الحسم الضريبي للأعزاب من المدرسين والمدرسات.

من ناحية أخرى، وفر قرار رئاسي خاص بموظفات الحكومة بمن فيهم العاملات والموظفات في قطاع التعليم الحكومي إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر. وتعمل لجنة النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم على إنشاء حضانة لأبناء العاملين والعاملات في الوزارة، وكذلك التسجيل لبناء إسكان للعاملين والعاملات. ومع ذلك تفتقر المدارس والجامعات عموما للخدمات الداعمة للنساء العاملات كحضانات الأطفال.

وبخصوص سياسات التوظيف بدأت وزارة التربية والتعليم بزيادة عدد العاملين في الوزارة، وذلك تجاوبا مع متطلبات تنامي أعداد الطلبة. وتحاول الوزارة تشجيع النساء للانخراط في العمل في قطاع التعليم وتقبل مؤهلات متدنية (دبلوم متوسط) للدخول وبالتحديد في المرحلة الأساسية الدنيا، حيث بدأت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج تجريبي لما يسمى "تأنيث التعليم" والتعليم المختلط في المرحلة الأساسية الدنيا (1-4) أساسي، ويقتضي البرنامج بأن تقوم الإناث بتعليم طلبة الصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وقد بدأ العمل بتنفيذ ذلك بصورة تدريجية وفي عدد محدود من المدارس لظروف تتعلق بمدى

توافر الكادر المطلوب. استندت الوزارة في قرارها لتعميم تأنيث التعليم على محصلة لدراسة أجرتها وزارة التربية والتعليم في عدد من المدارس أكدت على ارتفاع التحصيل التعليمي للطلبة ممن تشرف عليهم المدرسات الإناث. وتعيد الدراسة ذلك، لكون المعلمة أكثر قدرة على العطاء، وعلى التعامل مع الطفل. كما أن المعلمة اقرب إلى الطفل من المعلم. ولكن هناك من يرى أن وزارة التربية والتعليم تتجه لتبني سياسة تأنيث التعليم، انطلاقاً من النظرة التقليدية للتقسيم الجنسي للعمل وأدوار النوع الاجتماعي على اعتبار أن التعليم في هذه الصفوف هو امتداد للدور الإيجابي المرتبط بالمرأة حسب النظرة التقليدية. وأن حصر التعليم في هذه المرحلة على الإناث ربما تؤدي لتدني مكانة العاملين في هذه المرحلة التعليمية.

وفي مجال مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، أولت وزارة التربية والتعليم اهتماماً بمأسسة النوع الاجتماعي في الوزارة من خلال تشكيل لجنة النوع الاجتماعي، وبتمثيل النساء فيها. لكن لم تولِ وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم أهمية موازية لتوظيف النساء في المناصب العليا ومراكز صنع القرار في الوزارات أو إدارة مؤسسات التعليم العالي. وتشير المعلومات إلى أن عدد النساء في الهيئات المتقدمة في الوزارة والمسؤولة عن تحديد وإعداد سياسات وخطط التعليم تعد على أصابع اليد، أما على صعيد المديريات فمن بين 15 مديراً لمديرية التربية والتعليم في المحافظات، هناك امرأة واحدة تشغل منصب مدير التربية والتعليم في محافظة نابلس.

ولا يختلف وضع النساء كثيراً في كل من وزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية العليا، حيث يحتكر الذكور غالبية المناصب الأساسية فمثلاً تدار الجامعات من قبل مديريين ذكور، فيما تولت النساء إدارة كليات المجتمع المخصصة للفتيات فقط. وغالبا ما يحتكر الذكور عمادة الكليات، وإدارة الوحدات

الأساسية والمركزية في هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، خلال العام الدراسي 2000/1999 لم تشغل أية امرأة منصب عميد من أصل 20 عميدا للكليات في كل من الجامعة الإسلامية في قطاع غزة وجامعة الخليل وبيروزيت في الضفة الغربية خلال العام الدراسي 2000/1999. وينسحب هذا الوضع على العديد من المؤسسات الجامعية والمراكز القيادية. مما يفقد النساء حقهن في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التعليم العالي والسياسات الخاصة بكل مؤسسة. وربما يسهم إقصاء النساء عن مراكز اتخاذ القرار في تغييب القضايا التي تمس بالإناث. ويبرر البعض هذا الغياب للنساء عن مناصب اتخاذ القرار للنقص في عدد النساء المؤهلات لتولي مناصب عليا، وأحيانا لوجود نوع من المعارضة الداخلية لتبوء النساء مناصب عليا. وربما يعطينا هذا الغياب للنساء عن مراكز القرار الحق في طرح تساؤل حول فرص الترقى الفعلية المتاحة أمام العاملات في مؤسسات التعليم، وبشكل خاص الترقى للمناصب العليا، وفيما إذا كان للالتزامات الأسرية والاجتماعية دور في الحد من الفرص المتاحة أمامهن للترقى.

وعلى الرغم من اتجاه وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم لإقرار سياسات عامة لتنمية القوى البشرية للنظام التربوي تتضمن تدريب المعلمين مهنيا وتأهيلهم وتحديث معارفهم ومهاراتهم قبل الخدمة وأثناءها، وذلك من خلال الدورات والمنح الدراسية داخل البلاد وخارجها. وعموما لم توفر المعلومات المتاحة حول التدريب حصة النساء من هذه الدورات والمنح، ولكن تبقى إمكانية حصول النساء على المنح الدراسية والتدريب خاصة الخارجية منها محكومة بعدد من القيود المباشرة وغير المباشرة.

في المحصلة الختامية، لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من كل التقدم الحاصل في بعض مجالات قطاع التعليم وانخفاض الفجوة بين الطلبة الذكور والإناث في مجالات أخرى كما وكيفا، فما تزال بعض السياسات والممارسات المستخدمة في مؤسسات التعليم تفضي باتجاه استمرار التمييز بين الذكور والإناث في الدور وعلاقات النوع الاجتماعي. بينما تتسم السياسات العامة للتعليم في الأراضي الفلسطينية، وكذلك قانون رقم (11) للتعليم العالي ومسودة قانون التربية والتعليم بطابع حيادي إن لم يكن أعمى جنديا، فقد خلا قانون التعليم العالي رقم (11) من نصوص مباشرة تتعلق بالتمييز الإيجابي للإناث أو بضمان عدم التمييز بين الذكور والإناث في قطاع التعليم، وإن كانت تناولت بعض القضايا في مجال البرامج التطبيقية. فحتى الآن، لا يبدو مثلا، أن مستوى ونوعية التعليم الأكاديمي والمهني الذي حصلت عليهما النساء أصبح أكثر قدرة على تأهيلهن لفرص وأسواق العمل ومسؤوليات النوع الاجتماعي، حيث تعاني النساء من استمرار حصرهن في تخصصات محدودة، وتتدنى نسبة انخراطهن في التخصصات التقنية. وليس مؤكدا إن كانت إجراءات الحد من نسب تسرب الفتيات بسبب الزواج المبكر قد أسهمت في تراجع ظاهرة زواج الفتيات المبكر على مستوى المجتمع، علما بأن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أشارت لمسألة تراجع نسبة إسهام خصوبة الفتيات من عمر 15-18 عاما في نسب الخصوبة العامة في الأراضي الفلسطينية. ولا تزال بعض المناهج الفلسطينية المدرسية تحمل طابعا تمييزيا بين الذكور والإناث في الأدوار والمكانة والعلاقات من خلال النصوص والصور المستخدمة كما ومضمونا، وإن كان بصورة أقل حدة من المناهج الأردنية والمصرية. وإجمالا توضح أدبيات الوزارتين أن بُعد النوع الاجتماعي لم يؤخذ باعتباره واحدا من العوامل الأساسية التي تقوم عليها عملية

التخطيط والتحليل العامة لقطاع التعليم. مما يتيح إمكانية للتراجع عن الاهتمام باحتياجات النوع على المستوى التطبيقي وفي الممارسة العملية.

على صعيد آخر، تتوجه وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي لإقرار سياسات تعليمية تتفق وسياسات اقتصاد السوق الحر التي أقرتها السلطة الفلسطينية في خطة التنمية الوطنية الأولى لعام (1996-1998) وخطة التنمية الوطنية الثانية لعام (1999-2003) كأساس للتنمية الوطنية. يسهم هذا التوجه في إثارة المخاوف من إمكانية المس بمصالح واحتياجات الفئات والشرائح الاجتماعية المهمشة وفي مقدمتها النساء والفقراء. وقد يرتبط ذلك بصورة أو بأخرى بإشكالية توفير التمويل الذي شكل محورا أساسيا في إشكاليات التعليم، وهاجسا للمخططين وواضعي السياسات التعليمية، إذ قد تفضي محدودية الموارد والمصادر المادية والمحلية للحد من إمكانية النهوض بمتطلبات العملية التعليمية المختلفة من بنية تحتية، وقدرات مؤسساتية، ونوعية تعليم، وتأهيل وتدريب الكادر التعليمي، وتطوير وتوسيع التعليم المهني والتقني والتخصصات التعليمية العليا. من جانب آخر، أسهمت الحاجة للتمويل ومحدودية المصادر والموارد المالية للاعتماد بصورة متزايدة على التمويل والدعم الخارجي<sup>18</sup>. مما يعني أن عملية النهوض بالوضع التعليمي في الأراضي الفلسطينية مرتبط بسياسات ومصالح وتوجهات الدول والمؤسسات المانحة في المنطقة. ولا يغيب عن البال أن هذه المصالح عرضة للتغير والتبدل وفقا للتطورات السياسية في المنطقة، الأمر الذي يخضع خطة التطوير التعليمية ككل في مهب الريح، مما يعني المس بمصالح الطلبة ككل وفي مقدمتهم الفئات المهمشة من الفقراء وأبناء الريف والنساء.

<sup>18</sup> شكلت المساعدات المقدمة من الدول والجهات المانحة حوالي 50% من إنفاق وزارة التربية والتعليم في عامي 1998 و1999. فيما تفترض الخطة التطويرية الخمسية للوزارة (2000 - 2005) أن تتكفل الدول المانحة بتوفير ما يزيد على 60% من نفقات الخطة (وزارة التربية والتعليم، 2000).



الملاحق

## قائمة جداول الملحق

- 79 جدول (1): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 عاما فأكثر) حسب المحافظة، 1997
- 80 جدول (2): نسبة الراسبين والمتسربين حسب مستوى المرحلة الدراسية والصف ، حسب الجنس في العامين الدراسيين 1996/1995 و1999/1998
- 81 جدول (3): توزيع طلبة كليات المجتمع المتوسطة حسب البرنامج والجنس والعام
- 82 جدول (4): توزيع طلبة الجامعات الفلسطينية حسب الكلية والجنس والعام
- 83 جدول (5): توزيع الهيئة التدريسية حسب المرحلة والمؤهل والجنس والعام

جدول (1): معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين  
(15 عاما فأكثر) حسب المحافظة، 1997

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع
جنين	94.2	77.6	86.0
طوباس	91.9	72.3	82.3
طولكرم	94.2	77.7	86.0
قلقيلية	93.2	76.6	85.1
سلفيت	94.2	76.0	85.2
نابلس	93.9	82.4	88.2
رام الله والبيرة	93.8	78.3	86.0
القدس	93.2	82.9	88.2
أريحا	91.1	76.5	83.8
بيت لحم	92.1	81.9	87.1
الخليل	98.9	77.1	83.7
الضفة الغربية	92.7	78.9	85.9
شمال غزة	91.3	78.6	85.0
غزة	91.3	84.3	87.8
دير البلح	92.3	79.8	86.0
خانيونس	90.9	80.6	85.7
رفح	91.8	78.2	85.1
قطاع غزة	91.4	81.2	86.3
الأراضي الفلسطينية	92.2	79.7	86.1

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت -

1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله ص 38.

جدول (2): نسبة الراسبين والمتسربين حسب مستوى المرحلة الدراسية والصف ،  
حسب الجنس في العامين الدراسيين 1996/1995 و1999/1998

1999/1998				1996/1995				الصف
التسرب		الرسوب		التسرب		الرسوب		
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
0.2	0.2	1.3	1.1	0.4	0.5	3.2	3.1	1
0.2	0.2	1.3	1.4	0.3	0.3	3.2	3.3	2
0.2	0.2	2.4	2.7	0.4	0.4	3.6	3.7	3
0.3	0.3	3.3	4.1	0.9	0.7	4.5	5.3	4
0.6	0.7	3.4	4.1	1.2	1.5	4.9	5.5	5
1.0	1.5	2.1	3.3	2.1	2.4	4.1	5.1	6
1.8	3.0	3.2	3.7	3.2	4.2	4.8	5.2	7
2.7	4.6	2.5	3.1	4.7	6.0	4.1	4.5	8
4.5	5.7	1.7	2.8	6.4	6.8	2.9	4.8	9
6.0	6.8	1.3	2.0	13.1	8.4	1.8	2.9	10
2.8	0.7	0.1	0.5	3.1	4.3	0.5	0.3	1 علمي
8.3	7.6	0.9	2.1	10.7	8.4	1.5	2.2	1 أدبي
3.4	5.4	1.0	2.0	5.2	2.3	1.6	2.9	1 مهني
3.1	0.7	0.1	1.5	3.9	1.2	1.6	7.1	2 علمي
7.4	3.5	0.6	1.4	8.8	8.1	0.8	5.0	2 أدبي
12.3	5.6	1.7	0.0	6.9	3.4	0.9	1.3	2 مهني
1.8	2.0	2.1	2.7	2.8	2.7	3.6	4.3	المستويين
1.9		2.4		2.8		3.9		مجموع الجنسين

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي رقم 3، 1996 - 1997، فلسطين، ص. 104، ووزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي رقم 6، 1999 - 2000، فلسطين، ص. 60.

جدول (3): توزيع طلبة كليات المجتمع المتوسطة

حسب البرنامج والجنس والعام<sup>19</sup>

1999			1996			التخصص
إناث%	أنثى	ذكر	إناث%	أنثى	ذكر	
84.2	368	69	82.2	398	86	أكاديمي
0	0	0	56.1	161	126	تربوي
8.8	71	736	8.3	47	519	المهن الهندسية
67.9	338	160	61.2	219	139	المهن الطبية المساعدة
61.5	1250	781	52.2	873	800	الأعمال الإدارية والمالية
57.3	396	295	46.5	316	364	الحاسوب
51.8	276	257	42.0	108	149	الفنون التطبيقية
80.8	21	5	61.4	43	27	العمل الاجتماعي
5.88	4	64	15.2	7	39	فندقة
0	0	0	97.2	173	5	مهني
68.2	45	21	0	0	0	التمريض
53.7	2769	2388	51.0	2345	2254	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي رقم 3

1996 - 1997، فلسطين، ص. 219.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي رقم 5،

1998 - 1999، فلسطين، ص. 198 - 199.

<sup>19</sup> لم تتوفر بيانات عن معهد فلسطين الديني (الأزهر) بغزة للعام 1995، وفي عام 1999 شملت البيانات 16 كلية مجتمع

جدول (4): توزيع طلبة الجامعات الفلسطينية حسب الكلية والجنس والعام

1999			1995			الكلية
إناث%	أنثى	ذكر	إناث%	أنثى	ذكر	
63.2	5641	3285	57.4	3184	2367	الآداب
64.7	8533	4651	56.1	5410	4230	التربية
29.1	4714	11479	29.6	2060	4888	التجارة وإدارة الأعمال
51.2	3709	3530	44.0	2008	2558	العلوم والتكنولوجيا
25.6	556	1613	28.5	236	593	أنظمة معلومات حاسوبية
28.2	1229	3136	24.0	563	1785	الهندسة
59.1	143	99	43.8	28	36	طب
62.5	540	324	57.8	340	248	الصيدلة
49	226	235	0.0	0	0	التمريض
55.7	442	352	50.2	334	332	المهن الطبية
17.6	84	394	15.2	88	491	الزراعة
24	486	1536	35.5	111	202	الحقوق
72	661	257	51.4	355	336	أصول الدين
52.4	686	623	21.7	670	2422	الشريعة والدراسات الإسلامية
37.4	1269	2128	69.0	207	93	التنمية الاجتماعية والأسرية
0	0	0	58.0	58	42	إدارة الفنادق
50.2	150	183	0	0	0	كلية الفنون
45	320	317	53.2	0	0	أخرى
53.4	300	262	0	0	0	دبلوم عالي
34.7	656	1237	0	0	0	ماجستير
38.9	956	1499	24.1	152	479	مجموع الدراسات العليا
46	30345	35641	42.9	15904	21190	المجموع الكلي

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي رقم 3، 1995 - 1996، فلسطين، ص. 229 - 230.

وزارة التعليم العالي، 2000. الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 1999 - 2000، فلسطين، ص. 40 - 42.

جدول (5): توزيع الهيئة التدريسية حسب المرحلة والمؤهل والجنس والعام

2000/1999			1996/1995			المرحلة
إناث%	أنثى	ذكر	إناث%	أنثى	ذكر	
86.2	2118	338	75.1	1056	351	ثانوي فما دون
60	9586	6402	54.6	6888	5735	دبلوم متوسط
46.4	7524	8690	38.8	3291	5184	بكالوريوس
46.1	943	1101	0	0	0	بكالوريوس + دبلوم تربوية
42.9	93	124	25.9	82	235	دبلوم عالي
23	127	426	19.2	38	160	ماجستير فأعلى
54.4	20391	17081	49.3	11355	11665	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم. 1996. الكتاب الإحصائي السنوي رقم

2، 1995-1996. رام الله، ص 112.

وزارة التربية والتعليم. 2000. الكتاب الإحصائي السنوي رقم 6، 1999/2000.

رام الله، ص 67 و ص 130.

## المراجع

- أبو لغد، إبراهيم، وآخرون. 1997. المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة. الجزء الأول: التقرير العام. مركز تطوير المناهج. رام الله - فلسطين.
- أبو نحلة، لميس. كانون أول 1996. التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت ومركز الدراسات النسوية. فلسطين.
- أبو نحلة، لميس، وأخريات. 1999. نحو مساواة النوع الاجتماعي في المناطق الفلسطينية: ملف علاقات النوع الاجتماعي. معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت وسيدا.
- بشناق، باسم. 2002. الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة. سلسلة تقارير قانونية (31). الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 2000/1999 - 2010/2009. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999. ب. القدس - 1998، الكتاب الإحصائي السنوي رقم "1". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2000. أ. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2000. ب. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، كتيب الجيب. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2000. ج. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 1999. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2001. أ. أطفال فلسطيني قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي 2001. ملخص تنفيذي. رام الله - فلسطين.



- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2001ب. المؤتمر الصحفي حول النتائج الأساسية لمسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية. (نيسان 2001). رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2001ج. القدس - 1999، الكتاب الإحصائي السنوي رقم "2". رام الله - فلسطين.
- العملة، أبو خالد. 1997. أسلو . محطة لتهود فلسطين. خطوة للسيطرة على المنطقة. بيروت - لبنان.
- جامعة بيرزيت. 2001. البيان الموجز: درجة البكالوريوس للعام الدراسي 2001/2002. دائرة التسجيل والقبول.
- جرباوي، تفيده. 1993. الجنسانية في بعض كتب الأطفال المدرسية. مركز شؤون المرأة - الجزء الرابع.
- جرباوي، تفيده. 2002. المرأة في المناهج الفلسطينية. دراسة غير منشورة.
- جونسون، بيني، وجميل هلال. 2002. النوع الاجتماعي والفقير في فلسطين قضايا حساسة. تقرير ندوة المرأة: الفقر والعمل. إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي. رام الله.
- حمامي، ريماء. 1997. الاقتصاد والعمل، الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (4). برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. 1997. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 1996. رام الله - فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1995/1996، رقم (2). رام الله - فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1997، رقم (3). رام الله - فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1998. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1998، رقم (4). رام الله - فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1999، رقم (5). رام الله - فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم 1) - التعليم - نتائج تفصيلية. رام الله - فلسطين.
- شخشير، خولة. 2000. سلسلة أوراق بحثية: المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله - فلسطين.
- عساف، عمر. 2001. حركة المدارس الحكومية في الضفة الغربية: 1967 - 2000. رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بيرزيت، برنامج الدراسات العربية المعاصرة.
- قانون التعليم العالي رقم (11) لعام 1998.
- قدومي، سعاد. 1999. دراسة ميدانية للوضع التعليمي في المدارس في فلسطين للعام الدراسي 1999/98: الوضع الحالي - الصعوبات والمشاكل - الاحتياجات المقترحات. الإدارة العامة للتعليم العام - وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. فلسطين.
- قدومي، سعاد. 2000أ. تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على أمية الكبار "غربيوبيل". الإدارة العامة للتعليم العام - وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. فلسطين.
- قدومي، سعاد. 2000ب. دراسة ميدانية لظاهرة تسرب الطلبة للعام الدراسي 1998/1999. الإدارة العامة للتعليم العام - وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. فلسطين.
- كليات فلسطين التقنية. 2000. كلية رام الله للفتيات. وزارة التعليم العالي - السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
- مركز إبداع المعلم. 2001أ. الوراق. رام الله - فلسطين.
- مركز إبداع المعلم. 2001ب. وقائع المؤتمر الدولي حول دور المعلم/ة في الدفاع عن حقوق الإنسان. رام الله - فلسطين.

مركز دراسات المرأة. 1999. الأرشيف الصحفي، ملف قضايا المرأة الثاني، ملف رقم  
(2) المرأة في الأدب، التعليم، الدين، مؤتمرات النوع الاجتماعي.  
مسودة قانون التعليم العام.  
وزارة التربية والتعليم - مركز القياس والتقويم. 1999. مستوى التحصيل في اللغة  
العربية والرياضيات والعلوم لدى طلبة المرحلة الأساسية (الصف الرابع)  
في فلسطين. (دراسة غير منشورة)  
وزارة التربية والتعليم، 1998. خطة التطوير التربوي الخمسية للفترة (1999-2003).  
وزارة التربية والتعليم، 2000. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 2000/1999، رقم  
(6). رام الله - فلسطين.  
وزارة التربية والتعليم، خطة التطوير التربوي للفترة (1996 - 1998).  
وزارة التعليم العالي وثائق ومسودات استراتيجيات للتعليم العالي.  
وزارة التعليم العالي، 2000. الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.  
رام الله - فلسطين  
وزارة التعليم العالي، 2002. تقرير "إنجازات وزارة التعليم العالي خلال الفترة 1996 -  
2002" (نسخة غير منشورة).  
الوقائع الفلسطينية. 2001. قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000. عدد 39.

Davies, Lynn, et al., 2000. "Integration of Gender in Policy and Decision - Making in the Ministry of Education". BZU Women's Studies Institute & Ministry of Education & Department for International Development (DFID) Education Project. (unpublished Report)